الفصل الرابع

حكومة الدكتور فكينى .. وإلغاء النظام الاتحادي

مباحث الفصل الرابع

حكومة فكينى .. وإلغاء النظام الاتحادي

* ملابسات اختيار النظام الاتحادي
* ظهور عيوب النظام الاتحادي ومساع لإلغائه
* الشروع في إلغاء النظام الاتحادي
(تعديلات ديسمبر/كانون الأول ١٩٦٢)
* إلغاء النظام الاتحادي وإعلان الوحدة
(تعديلات أبريل/نيسان ١٩٦٣)
* مبحث ختامي

الفصل الرابع
حكومة فكينى .. وإلغاء النظام الاتحادي
ملابسات اختيار النظام الاتحادي

ناقشت **الجمعية الوطنية التأسيسية** موضوع **شكل الدولة** خلال جلستها الثالثة المنعقدة بطرابلس يوم السبت الموافق للثاني من ديسمبر/كانون الأول عام ١٩٥٠. وكان **المبدأ الأول** [١] الذي طرح للنقاش في هذا الموضوع هو **الاختيار بين أن يكون شكل الحكم في الدولة الليبية القادمة اتحادياً أم موحّداً.**

وتشير المحاضر الرسمية لاجتماعات الجمعية المذكورة أن جدالاً حاداً احتدم بين أعضائها حول هذا المبدأ إلى ان صار الاتفاق في النهاية على اختيار النظام الاتحادي.

يقول الدكتور **مجيد خدوري** في كتابه " ليبيا الحديثة .. دراسة في تطوّرها السياسي " في هذا الخصوص:

> " لقد أيّده (النظام الاتحادي) ممثلو برقة وفزان، وقبله الممثلون الطرابلسيون (في الجمعية) على مضض على أمل أن يكون هذا النظام خطوة في سبيل اتحاد أقرب إلى الكمال. " [٢]

ثمّ يشير إلى ردّ فعل **حزب المؤتمر الطرابلسي** الذي يتزعمّه **بشير السعداوي** المعارض لهذا الاختيار:

> " أتاح اختيار النظام الاتحادي، وهو الذي كان قد قاومه ممثلا مصر والباكستان (في المجلس الاستشاري المعيّن من قبل الأمم المتحدة) للمؤتمر الوطني، فرصة جديدة لمهاجمة الجمعية الوطنية التأسيسية ووصمها بعدم الشرعية [٣]. وقد هاجم المتطرّفون النظام الاتحادي على أساس أنه مشروع خطّطه الاستعماريون لتقسيم ليبيا إلى ثلاث دول[٤] . "

كما أشار **خدوري** إلى أن **الصحف الليبية** عنيت يومذاك بمناقشة موضوع الاتحاد وبيان مضارّه وفوائده بالنسبة للبلاد، وكان ممّا أورده في هذا الخصوص:

---

١ المبدأ الثاني هو أن يكون نظام الحكم في ليبيا ملكيا وأن ينادي بأمير برقة السيد محمد إدريس المهدي السنوسي ملكاً على ليبيا.

٢ خدوري ص. (١٩٣ – ١٩٦٤).

٣ راجع ما ورد حول هذا الموضوع بمبحث " الجمعية الوطنية التأسيسية " بفصل " على طريق الاستقلال .. المخاض العسير " ، المجلد الأول من هذا الكتاب.

٤ الجدير بالذكر أنه لم تكن ليبيا قبل ذلك دولة واحدة.

" وقد أوضح الزعماء البرقاويين والفزانيون موقفهم بشكل لا يتطرّق إليه شكّ في أنهم ما كانوا ليقبلوا أيّ شكل من أشكال الوحدة إلا على أساس الاتحاد مع التساوي في التمثيل لأنهم كانوا يخشون احتمال أن تؤدّي الوحدة إلى سيطرة الطرابلسيين على البرقاويين والفزانيين [٥] " .

ثمّ يضيف:

" لعلّ الاتحاد هو أنسب الأنظمة لبلد مثل ليبيا تتسع رقعته وتمتدّ مفازاته. وقد مالت جماعة عمر المختار (في بنغازي) إلى الاعتدال وكان موقفها ردّ فعل لتحريض السعداوي ضدّ الاتحاد، وبعد أن كانت تدعو إلى الوحدة سلّمت بأن ثمّة أحوالاً (فرضت أن يكون شكل الحكومة في الدولة الليبية اتحاديا) وأن (الاتحاد ليس مخالفاً لمبدأ الدولة الواحدة). " [٦]

ثمّ عرض الدكتور **خدوري** لآراء وحجج محبّذي الوحدة:

" وكان رأي محبّذي الوحدة أن بلداً سكانه قليلون مثل ليبيا لا يمكنه أن يبدّر موارده على نظام معقد من الحكم مع التسليم بأنه من المستحسن أن يكون النظام لا مركزيا. وأصرّ المتطرفون على رمي النظام بأنه وسيلة تلجأ إليها بريطانيا وفرنسا لاستمرار نفوذهما في برقة وفزان ولذلك نظّموا تظاهرات في مدينة طرابلس [٧]، وبلغ بهم الأمر أن قالوا أن الاتحاد مخالف لأحكام الإسلام وأنه لم تطبقه أيّة دولة من الدول العربية [٨] . "

أمّا **محمد عثمان الصيد** الذي كان ضمن ممثلي إقليم فزان بالجمعية الوطنية التأسيسية وكان أحد نواب رئيسها، فيصف في مذكراته طرفاً ممّا دار في اجتماعات الجمعية بهذا الخصوص:

" ومن مفارقات تلك الفترة أن بعض الأخوة في برقة يمثّلون تيّاراً محدوداً كانوا يقولون (نتّحد مع مالطا ولا نتّحد مع طرابلس) نظراً لهيمنة الإيطاليين على الإقليم، بيد أن هذه الفئة كانت محدودة جداً. "

"وحتى في فزان، كان السيد أحمد سيف النصر لا يميل إلى الوحدة مع طرابلس باعتبار أنها تحكم من طرف الإيطاليين، وكان يكنّ عداءً شديداً لإيطاليا..."[٩]

---

٥ خدوري ص. (١٩٤). نقلاً عن صحيفتي " الاستقلال " ببنغازي ١٩٥٠/١١/١٦ و " برقة الجديدة " ببنغازي ١٩٥٠/١٢/١٧.

٦ خدوري ص. (١٩٤). نقلاً عن صحيفة " الوطن " الناطقة باسم جمعية عمر المختار. بنغازي ١٩٥١/١/١٦.

٧ خدوري ص. (١٩٤). نقلاً عن صحيفة " طرابلس الغرب " ، طرابلس في ١٩٥٠/١٢/٢٩.

٨ المرجع السابق. نقلاً عن مقال للصدّيق بن زارا بعنوان " الفدرالية دخيلة في الإسلام " بصحيفة " شعلة الحرّية " الناطقة باسم حزب المؤتمر. طرابلس في ١٩٥١/٢/١١.

٩ مذكرات الصيد م. س. ص. (٦٤).

كما يقول **دي كاندول** في هذا الصدد:

" ... والمستر بيلت، بعدما بدأ مهمّته على اعتبار أن قرار الأمم المتحدة يعني إقامة دولة ليبية موحّدة بالكامل وأن شكل الحكم فيها تقرّره جمعية تأسيسية منتخبة للتمثيل النسبي، لم يلبث أن اكتشف أن أهالي برقة وفزان يحملون أفكاراً مغايرة تماماً ... كما اتضح له أيضاً أن الرأي العام المحلي في برقة وفزان يفضّل الدخول في اتحاد فدرالي فضفاض نوعاً وليس مستعداً للعمل على إقامة وحدة إندماجية تامّة ... وقد بدأ انعقاد الجمعية الوطنية التأسيسية في مدينة طرابلس بتاريخ ١٦ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٥٠ وفي يوم ٢ ديسمبر (كانون الأول) قررّت أن تكون ليبيا دولة اتحادية. " [١٠]

وقد لخّص الدكتور **اسماعيل مرزة** في كتابه " القانون الدستوري .. دراسة مقارنة للدستور الليبي ودساتير الدول العربية الأخرى " العوامل التي دفعت بالجمعية الوطنية إلى تبنّي النظام الاتحادي (الفدرالي) وأرجعها إلى **اختلاف البيئة الجغرافية** وإلى **عامل سياسي** على النحو التالي:

" **اختلاف البيئة الجغرافية:**

ليبيا بلاد شاسعة مترامية الأطراف، تندر فيها طرق المواصلات ويتعذر الاتصال بين أنحائها المتباعدة. فالمسافة بين بنغازي وطرابلس تبلغ ما يزيد على الألف كيلومتر، والمسافة التي تفصل فزان عن بنغازي وعن طرابلس لا تقلّ عن ذلك كثيراً.

فإقليم طرابلس يقع في القسم الغربي من البلاد – ساحل وجبل وسهل وصحراء محيطة – وهي أصغر الأقاليم مساحة وأكثرها سكاناً، ورثت بقايا حضارات متعددّة.

وإقليم فزان صحراوي تنتشر فيه الواحات التي هي مصدر اقتصاده. وهو أكبر [١١] الأقاليم مساحة وأقلها سكاناً. ما زال يحتفظ بعاداته البدوية وأسلوب عيشه القبلي.

وإقليم برقة يقع شرق البلاد، ويتكوّن في معظمه من ساحل متعرّج طويل جبلي مخضر حبته الطبيعة بمزايا كثيرة، وصحراؤه ليست مجدبة. وهو يجاور بلداً يجمعه به تاريخ مشترك وعلاقات تجارية وثيقة [١٢] .

ولا شكّ أن الاختلاف في البيئة الجغرافية أدّى إلى تباين في النشاطات الاقتصادية وإلى تفاوت في النضج الاجتماعي.

---

١٠ دي كاندول م. س. ص. (١١٣ – ١١٤).

١١ لم يكن إقليم فزان أكبر الأقاليم مساحة، فمساحته لم تتجاوز الثلث من مساحة ليبيا.

١٢ يقصد مصر.

العامل السياسي:

إن تجارب الأقاليم في الحكم المختلفة وخبرتها السياسية متباينة. فذكريات جمهورية طرابلس لا تزال حيّة في أذهان سكان إقليمها، واستقلال برقة ذاتياً لم يكن بعيداً عن فترة الاستقلال الكلي للبلاد، كما أن قيام السلطات العسكرية المحتلة، إنجليزية وفرنسية، بتكوين إدارات محلية على أنماط مختلفة في الأقاليم الثلاثة، قوى النزعة الإقليمية عند السكان وزاد الشعور بالفردية وبالكيان الذاتي عند كلّ منطقة، وقد رعت سلطات الاحتلال هذا الشعور وتلك النزعة بكلّ حنان.

ثمّ إن للظروف الدولية والأخطار التي حاقت بالمنطقة دوراً مهمّاً في هذا الشأن، ولهذا فقد عجّلت الجمعية الوطنية باتخاذ خطوات عملية سليمة هي أجدى من المواقف الخطابية العاطفية، والزمن كان يعمل لغير صالح ليبيا. ونحن نرى في هذه الخطوات سياسة ناضجة حيث تركت الزمن يحلّ موضوعاً كان شائكاً، وكان التدخّل الأجنبي قد لعب دوراً رئيسياً في تعقيده، سواء عن طريق كواليس هيئة الأمم ودهاليزها، أو عن طريق الاتصالات المباشرة غير الظاهرة. ولا شكّ أن العقلية الحكيمة التي تميّزت بها القيادة الواعية للأقاليم قد طرحت أسباب الخلاف جانباً إلى ما بعد حصول البلد على استقلاله. فقد كان أهمّ ما يواجه الشعب هو حصوله على استقلاله الناجز التام، أمّا شكل النظام فبوسع الشعب تغييره في أيّ وقتٍ شاء إذا استعاد سيادته بتحقيق استقلاله، وقد أثبتت الأحداث صدق هذه النظرة. "[١٣]

إذن فقد ساد الرأى داخل الجمعية الوطنية التأسيسية في النهاية بأن **النظام الاتحادي هو الخطوة العملية الوحيدة التي تتيح للولايات الثلاث الارتباط معاً** على أمل أن يكون هذا النظام خطوة على طريق الوحدة الكاملة للبلاد، ومن ثمّ فهي قد وافقت عليه [١٤] وأصدرت **قانوناً أساسياً** به في **١٩٥٠/١٢/٢**. كما أصدرت في اليوم ذاته قانونا آخر ينصّ على أن يكون **نظام الحكم ملكياً** وأن يُعرض عرش ليبيا على أمير برقة السيد **إدريس السنوسي**. وقرّرت الجمعية إبلاغ الأمير إدريس بقرارها الذي اتخذته وبأنها تعتبره منذ ذلك اليوم ملك ليبيا.

وعندما انتقلت الجمعية الوطنية التأسيسية بكاملها إلى مدينة بنغازي في **١٩٥٠/١٢/١٧** وقدّمت إلى الأمير إدريس، في شكل **وثيقة بيعة**، قرارها باختياره ملكاً لليبيا (بحضور **محمد الساقزلي** رئيس وزراء برقة و**بشير السعداوي** زعيم حزب المؤتمر الطرابلسي، وغيرهما من

---

١٣ اسماعيل مَرزة. القانون الدستوري. دار صادر. بيروت. الطبعة الأولى ١٩٦٩. ص. (٢١٤ – ٢١٦).

١٤ حاز القرار على موافقة جميع أعضاء الجمعية الوطنية التأسيسية ما عدا العضوين أحمد السري (الصاوي) وعبد العزيز الزقلعي. وقد استقال الأول من الجمعية كلّية لأنه كان ضدّ الاتحاد فيما بقى الثاني عضواً فيها إلى ما بعد مبايعة الملك في ١٩٥٠/١٢/١٧. وهذان العضوان كلاهما من طرابلس. مذكرات الصيد م. س. ص. (٦٥).

الأعيان) أكـّد " الملك " إدريس خلال ذلك الاجتماع التاريخي بأن **الوحدة التامّة هـي الهـدف النهائي للجميع.** [١٥]

وعندما أصدرت الجمعية الوطنية التأسيسية **الدستور** الليبي في ١٩٥١/١٠/٧ نصّ في المادة **الثانية** منه:

" ليبيا دولة ملكية وراثية شكلها اتحادي ونظامها نيـابي وتـسمّى " المملكـة الليبية المتحدة " .

كما نصّ في المادة **الثالثة** منه:

" تتألف المملكة الليبية المتحدة من ولايات برقة وطرابلس الغرب وفزان."

ومن الجدير بالملاحظة أنه رغم أن الدستور الليبي **لم يجر** تعديل نصوصه وأحكامـه فيمـا يتعلق بشكل الحكم الملكي وبنظام وراثة العرش وبالحكم النيابي وبمبادئ الحرّية والمساواة التـي يكفلها وفقاً لما نصّت عليه المادة (١٩٧) منه:

" لا يجوز اقتراح تنقيح الأحكام الخاصّة بشكل الحكم الملكي وبنظام وراثـة العرش وبالحكم النيابي وبمبادئ الحرّية والمساواة التي يكفلها هذا الدستور "

إلا أنه، مع ذلك، **ترك الباب مفتوحاً أمام إمكان تعديل أحكامه المتعلقة بشكل النظام الاتحادي** حيث أن المادتين (١٩٨) و (١٩٩) منه نصّتا على ما يلي:

المادة (١٩٨)

" لأجل تنقيح هذا الدستور يصدر كلّ من المجلسين [١٦] بالأغلبيـة المطلقـة لأعضائه جميعاً قراراً بضرورته وبتحديد موضوعه. ثمّ بعد بحث المسائل التي هي محل التنقيح يصدر المجلسان قرارهما فـي شـأنها. ولا تـصحّ المناقـشة والاقتراع في كلّ من المجلسين إلا إذا حضر ثلثا أعضائه، ويـشترط لـصحّة القرارات أن تصدر بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين في كلّ من المجلسين وأن يصدّق عليها الملك. "

المادة (١٩٩)

في حالة تنقيح الأحكام الخاصّة **بشكل الحكم الاتحادي** يجـب، زيـادة علـى الأحكام المقرّرة في المادة السابقة، موافقة جميع مجالس الولايات التشريعية على التنقيح المقترح، وتتمّ هذه الموافقة بقرار المجلس التشريعي لكلّ ولاية في هـذا الشأن قبل عرض التنقيح على الملك للتصديق عليه. "

١٥ خدوري م. س. ص. (١٩٥ – ١٩٦). وقد جاءت هذه العبارة على لسان الملك إدريس ردّاً علـى البيـان الذي القاه عبد العزيز الزقلعي أحد أعضاء الجمعية الطرابلسية وأعلن فيه بأنه يشارك في شـرف إعـلان الأمير ملكاً على ليبيا ولكنه لا يزال يحبّذ شكل الحكومة الوحودية لا الاتحادية، ثمّ قدّم الزقلعي استقالته من الجمعية لأنه لم يرغب في الإسهام بوضع دستور أساسه الفكرة الاتحادية.

١٦ مجلس الشيخ ومجلس النواب.

ظهور عيوب النظام الاتحادي ومساع لإلغائه

ومع أن النظام الاتحادي كانت له **ميزته الأساسية** خلال السنوات الأولى لدولة الاستقلال، حيث ساعد على تحقيق **التلاحم السياسي والإداري التدريجي** بين الولايات (الأقاليم) الثلاث ومواطنيها، إلا أن الزمن والتجربة أظهرا لهذا النظام **عيوباً ومثالب كثيرة**، والتي كان من أبرزها تكلفته المالية الباهظة، كما كان من مظاهرها تنازع الاختصاصات والصلاحيات بين الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات، وتكرار الجهود وازدواجيتها، وغياب التنسيق بينها، فضلاً عن فقدان الفاعلية والحزم الأمر الذي أدّى إلى ضياع في الوقت وهدر بالإمكانات. وقد زاد من هذه المتاعب والعيوب ما صاحب النظام من **تغليب الاعتبارات الجهوية والإقليمية والقبلية والشخصية الأنانية** عند اتخاذ عدد من القرارات على المستويين المركزي الاتحادي والمحلي الولائي. كما زاد من استفحال هذه الأوضاع المعيبة وجود **عاصمتين** للبلاد هما طرابلس وبنغازي واستمرار **تنقل الحكومة الاتحادية** بأجهزتها بينهما بشكل دوري حتى وإن كان متقطعاً بعض الوقت، ثمّ الشروع منذ عام ١٩٥٣ بعقد اجتماعات لمجلس الوزراء في مدينة البيضاء، ثمّ البدء فعلاً منذ عام **١٩٥٦** في بناء **عاصمة ثالثة** في تلك المدينة خلال حكومة مصطفى بن حليم [١٧].

بدأت **الشكوى** من النظام الاتحادي وعيوبه على لسان أول رئيس للحكومة الليبية **محمود المنتصر** (١٩٥١ – ١٩٥٤) الذي اضطر أن يلجأ إلى المحكمة العليا الاتحادية طالباً منها الفصل في قضية تنازع الاختصاص بين الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات [١٨]. كما أن رئيس الحكومة **مصطفى بن حليم** (١٩٥٤ – ١٩٥٧) عانى هو الآخر وحكومته من مساوئ النظام الاتحادي وعيوبه. وقد عبّر عن مآخذه على ذلك النظام في أكثر من موضع من مذكراته [١٩]، فهو يقول في الصفحة (١٢٥) منها:

> " لقد شرحت في أماكن عديدة من هذه المذكرات مساوئ النظام الاتحادي والأسباب التي دعت إلى الأخذ به رغم الخلافات الدستورية الحادّة التي أثارها عند التطبيق بين الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات والتي أدّت في أحيان كثيرة إلى أزمات سياسية بالإضافة إلى التكاليف الباهظة [٢٠] التي كان يتطلبها نظام أقام أربعة (أربع) حكومات: وزارة وأجهزة اتحادية مع برلمان من مجلسين وثلاثة

---

١٧ راجع مبحث (مشروع البيضاء كعاصمة) بهذا الفصل.

١٨ راجع مبحث " تنازع الاختصاص مع الولاة " بالفصل الأول " حكومة المنتصر .. البداية الصعبة " في المجلد الثاني/الجزء الأول من هذا الكتاب.

١٩ اتهم الصيد في مذكراته (ص. ٨٣) مصطفى بن حليم بأنه أظهر عندما كان ناظراً للمواصلات في ولاية برقة معارضة للحكومة الاتحادية ونازعها في الاختصاصات وأنه غيّر موقفه إلى النقيض بعد أن تمّ تعيينه وزيراً اتحادياً للمواصلات في الحكومة التي ترأسها محمد الساقزلي.

٢٠ راجع أيضاً ص. (١٦٠ – ١٦١) من المذكرات.

مجالس تنفيذية للولايات وثلاثة مجالس تشريعية وولاة ثلاث (ثلاثة) وأجهزة إدارية للولايات مع كلّ ما يتطلبه ذلك النظام من موارد بشرية ومالية لا قبل للوطن بها. "

ثمّ يقول:

" نظام عجيب، لا شكّ عندي أن الذين نصحوا الليبيّين بإتباعه إنما أرادوا أن يكرّسوا به العجز المالي في ميزانية الدولة الليبية حتى تضطرّ دائما إلى الإستجداء وترضخ لطلباتهم، وكذلك تثبيت دعائم النزاعات الإقليمية وتغذيتها وتفتيت وحدة الشعب الليبي وإلهائه بقضايا الخلافات الدستورية بين حكوماته المتعدّدة عن التطلّع إلى قضاياه الوطنية والعربية والتفرّغ للتعامل معها. "

وفي رأينا أن ما أورده **بن حليم** في الفقرات السابقة يعبّر عن تجاهل مفرط وغريب للأسباب الموضوعية التي كانت وراء مناداة الكثير من الليبيّين، وبخاصّة في إقليمي برقة وفزان، وعلى رأسهم الأمير إدريس يومذاك، بالنظام الاتحادي وتشبثهم به. وهو قول مردود عليه من عدّة أوجه:

أولها: أن بن حليم يفترض أن الوفر المالي الذي يتحقق من الاستغناء عن النظام الاتحادي كان سيمنع العجز في ميزانية الدولة الليبية وبالتالي يغنيها عن طلب المساعدة المالية الأجنبية. وهو افتراض لا تؤيّده الأرقام. فالعجز المالي في الميزانية العامة للدولة يتجاوز بكثير الوفر الذي كان يمكن أن يحققه الاستغناء عن النظام الاتحادي.

ثانيها: إذا كان الأمر كما يزعم بن حليم فلِمَ لم يطالب بل ويصرّ على إلغاء النظام الاتحادي في عام ١٩٥٤ وقبل التوجّه إلى الولايات المتحدة الأمريكية للتوقيع على اتفاقية معها هي ترسيخ جديد لفكرة الإستجداء والرضوخ لطلبات الأجنبي؟

ثالثهما: إذا كان بن حليم مستاءً من التكلفة المالية الباهظة للنظام الاتحادي، فلِمَ سارع عام ١٩٥٦ في الإستجابة لرغبة الملك إدريس بالشروع في بناء عاصمة ثالثة للبلاد بمدينة البيضاء وقام بإنفاق الآلاف من الجنيهات على ذلك المشروع ولم يشر في مذكراته إلى أنه عارض فكرة بناء البيضاء كعاصمة ثالثة ؟ وفضلاً عن ذلك، فإنه من المعروف أن عهد حكومته لم يعرف تقشفاً ولا اقتصاداً في النفقات العامة. [٢١]

رابعها: أن " وحدة الشعب الليبي " التي يتكلم عنها بن حليم لم تكن موجودة يومذاك لا بين الأقاليم الثلاثة التي تشكّلت منها الدولة الليبية ولا حتى داخل الإقليم الواحد، وهو ما أشار إليه بن حليم نفسه في الصفحة (١٦٠) من مذكراته عندما أورد:

---

٢١ راجع نصّ الكلمة التحريرية حول الميزانية العامة التي تلاها النائب مصطفى بن عامر أمام مجلس النواب بطرابلس بتاريخ ١٩٥٥/٤/٩ وكان رئيس الحكومة مصطفى بن حليم حاضراً في تلك الجلسة. " وثائق جمعية عمر المختار – صفحة من تاريخ ليبيا " تأليف محمد بشير المغيربي. دار الهلال. القاهرة. الطبعة الأولى يناير/كانون الثاني ١٩٩٣. ص. (٤٠٩ – ٤١٩).

" أمّا الاتجاه الآخر فهو الاتجاه الاتحادي الذي ينادي بإقامة نظام ملكي بزعامة الملك إدريس وإقامة دستور اتحادي فضفاض ليتخطّى **صعوبات الاندماج السائدة** في ذلك الوقت وكانت الهيئة الدستورية (أو هيئة الستين) تتزعّم هذا الاتجاه " [٢٢].

إن " **صعوبات الاندماج** " التي أشار إليها بن حليم هي صعوبات حقيقية وواقعية ولم تكن مفتعلة أو متخيّلة، وهي وليدة الحقب والعقود السالفة، وهي أحد الموروثات الخطيرة التي قامت عليها دولة الاستقلال [٢٣]. إن هذه الصعوبات هي التي جعلت المستر **أدريان بيلت** مندوب الأمم المتحدة المكلّف بالإشراف على استقلال ليبيا يورد في أوّل تقرير قدّمه إلى الجمعية العامة خلال شهر نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٥٠ عن مهمّته في ليبيا:

" يتحتمّ علينا أن ندرك أوضاع ليبيا كما هي. فإن ليبيا بسبب العوامل الجغرافية والتاريخية مكوّنة من ثلاث مناطق. وهذه المناطق، مع أنها تتمتّع بالكثير المشترك فيما بينها – أكثر ممّا يلزم لتكوين أمّة موحّدة في دولة واحدة – فإن لكل منها خصائصها المحلية ووجهات نظرها ومصالحها التي ترتبط بها والتي تريد أن تحافظ عليه. وهذا ينطبق بشكل خاص على برقة وفزان. "

وإن " **صعوبات الاندماج** " هي التي جعلت زعماء جمعية عمر المختار، المعروفة بوطنيتها إلى حدّ التطرف، تتراجع عن موقفها المطالب بالوحدة الكاملة وتقبل بالنظام الاتحادي والتسليم بأنّ ثمّة أحوالاً " فرضت أن يكون شكل الحكومة في الدولة الليبية اتحاديا " و " أن الاتحاد ليس مخالفا لمبدأ الدولة الواحدة " [٢٤].

ومرّة أخرى، ففي اعتقادنا أن **التكلفة المالية** للنظام الاتحادي لم تكن خافية على مؤسّسي دولة الاستقلال، ولم يكن اختيار ذلك النوع من أشكال الحكم مقصوداً لإهدار الإمكانات المالية المحدودة التي كانت في متناول تلك الدولة الوليدة، ولكنه كان محاولة جادّة وواقعية ومسؤولة، ربّما كانت ذات تكلفة مالية عالية، إلا أنها كانت ضرورية لإيجاد التوازن في العلاقة الهشّة التي كانت قائمة بين أقاليم البلاد الثلاثة التي تشكّلت منها دولة الاتحاد. إننا لا نشكّ في أن أولئك المؤسّسين لو اختاروا نظاما غير النظام الاتحادي، لوفّروا – كما يتمنى البعض – بضعة آلاف من الجنيهات سنوياً، إلا أنهم لو فعلوا ذلك لآلوا بالبلاد إلى انقسام وانشطار لا لقاء بعدهما، أو ربّما لما حصلت ليبيا على استقلالها البتّه.

---

٢٢ لا ندري لِمَ حرص بن حليم على تجنّب استخدام الاسم الرسمي لهذه الهيئة وهو " الجمعية الوطنية التأسيسية " . وتجدر الإشارة إلى أن بن حليم أضاف في نهاية الفقرة السابقة من مذكراته أنه كان من روافد هذا الاتجاه (الاتحادي) المهمّة **حزب الاستقلال** الذي كان يترأسه **سالم المنتصر** الذي ثبت أن السفارة الإيطالية كانت تتولّى تمويله، مضيفاً بين قوسين (اطلعت سنة ١٩٥٥ على وثائق إيطالية وقعت في يد إدارة الأمن الليبية تبيّن تفاصيل ذلك التمويل). وكأن بن حليم يريد القارئ أن يستنتج من هذا الاستطراد أن " **الاتجاه الاتحادي** " كان مدعوماً من القوى الاستعمارية ومنها إيطاليا إن لم يكن موحي به من قبلها. وحتى لو صدق هذا الاتهام بحقّ سالم المنتصر، فهل يصدق مثل هذا الاتهام بحقّ الأمير إدريس وبحقّ إقليمي برقة وفزان وزعمائهما الذين قاوموا الاحتلال الإيطالي بكلّ ضراوة وبقيت عداوتهما له قائمة ؟!

٢٣ راجع فصل " ليبيا عشيّة الاستقلال " بالمجلد الأول/الجزء الأول من هذا الكتاب.

٢٤ صحيفة " الوطن " الناطقة باسم جمعية عمر المختار. بنغازي. عدد ١٩٥١/١١/١٦ م.

مسعى بن حليم والبوصيري

بصرف النظر عن درجة وجاهة انتقادات بن حليم للنظام الاتحادي، فمن الواضح أن موقفه من ذلك النظام لم يقتصر على مجرّد الشكوى، فقد انتهز فرصة الأزمة السياسية العاصفة التي أعقبت اغتيال ناظر الخاصّة الملكية **إبراهيم الشلحي** في ١٩٥٤/١٠/٥، وسعى في مطلع عام ١٩٥٥، ومعه ناظر الخاصّة الملكية الجديد **البوصيري الشلحي**، لإقناع الملك إدريس بإعلان الجمهورية والتخلّص من النظام الاتحادي في وقت واحد.

يقول بن حليم حول هذا المسعى [٢٥]:

" .. كانت أمامي فرصة ذهبية في أحداث خريف سنة ١٩٥٤، ففاتحت الملك في شهر ديسمبر ١٩٥٤ بالمشكلتين الدستوريتين (أعني النظام الاتحادي والنظام الملكي) وشرحت له بإسهاب ما سبق أن لخّصته وقلت له ربّما آن الأوان لتطبيق النظام الجمهوري في ليبيا. "

بل إنه يزعم في موضع آخر من مذكراته [٢٦] أنه حدّد وبعض وزراء حكومته منذ مرحلة مبكرة أهدافهم المرحلية، والتي اشتملت على " التخلّص من النظام الاتحادي باهظ التكاليف وإحلال نظام وحدوي بسيط محلّه يناسب ظروف الوطن ويوفّر عليه ملايين الجنيهات " .

وكما هو معروف، فإن مساعي بن حليم قد باءت في الاتجاهين بالفشل، وعزا بن حليم هذا الأمر إلى تردّد **الملك** وعدم حماس **أدريان بيلت** (الذي شارك في مناقشة اقتراح بن حليم) وإلى تدخّلات والي برقة **حسين مازق** وعدد من زعماء ووجهاء ولاية برقة [٢٧] الذين كانوا متمسكين بالملكية.

ويلقي **محمد عثمان الصيد** في مذكراته بعض الضوء على هذا المسعى المبكّر الذي بذله بن حليم والبوصيري الشلحي من أجل إلغاء النظام الاتحادي (وإعلان الجمهورية) فيقول:

" كان الملك في قرارة نفسه مقتنعاً أن أفضل نظام لليبيا هو النظام الاتحادي، وأذكر أنه جرت محاولة من قبلي لتعديل الدستور إبّان حكومة بن حليم، بيد أن ابن حليم وناظر الخاصّة الملكية (البوصيري الشلحي) استغلا غضب الملك على العائلة السنوسية بعد مقتل إبراهيم الشلحي ناظر الخاصّة الملكية، فاقترحا مشروع (مشروعاً) يقضي بتحويل النظام من نظام ملكي إلى نظام جمهوري، وأن يصبح الملك رئيساً للجمهورية مدى الحياة. لكن الملك رفض الفكرة كلياً بعد أن ثبت له مرامي وأبعاد غرضهما، وأخبرني بنفسه في وقت لاحق أنه كان يساير بن حليم

---

٢٥ مذكرات بن حليم م. س. ص. (١٢٦).

٢٦ ص. (١٦٢).

٢٧ مذكرات بن حليم، م. س. ص. (١٢٨ – ١٣١)، وخدوري، م. س. ص. (٢٩٨ – ٣٠٠). ولا نشكّ في أنه كانت لهؤلاء أسبابهم الوجيهة في معارضة أفكار بن حليم يومذاك، وللأسف فإنه حرمنا من معرفة هذه الأسباب ونأمل أن نقرأ عنها ذات يوم.

والبوصيري الشلحي حين اقترحا عليه تعديل الدستور، وذلك حتى يقف على حقيقة نواياهما. " [٢٨]

شكاوي شركات البترول

لم تقتصر الشكوى من النظام الاتحادي على الحكومات الاتحادية المبكرة ورؤسائها، بل تجاوزتها إلى شركات البترول الأجنبية التي كانت قد شرعت منذ عام ١٩٥٦ في التنقيب عن البترول في البلاد، حيث كان على هذه الشركات، بحكم نشاطها، أن تتعامل مع عددٍ من الجهات الحكومية الاتحادية (لجنة البترول ومن بعدها وزارة شؤون البترول) وحكومات الولايات الثلاث بأجهزتها المحلية. لقد عبّرت هذه الشركات مراراً عن تبرّمها من التعقيدات والصعوبات التي تواجهها في ظلّ النظام الاتحادي، وحرصت على إيصال شكواها إلى الملك إدريس نفسه. [٢٩]

مسعى جديد في عام ١٩٥٨

شهد مطلع عام ١٩٥٨ (خلال فترة حكومة عبد المجيد كعبار) مسعى من الملك إدريس نفسه لإلغاء النظام الاتحادي وإعلان الوحدة الشاملة بالبلاد [٣٠]. وقد أشارت إلى هذا الموضوع **وثيقتان أمريكيتان** مؤرّختان في ٢٨، ١٩٥٨/٤/٢٩ أخذتا شكل " مذكرة مكتبية " Office Memo تمّ تبادلهما بين بعض المسؤولين [٣١] في إدارة الشؤون الإفريقية بوزارة الخارجية الأمريكية. وقد حملت المذكرة الأولى عنوان " توحيد ليبيا Unification of Libya " ، والثانية عنوان " احتمالات إلغاء النظام الاتحادي في ليبيا Possible Abolition of Federal System in Libya .

وجاء في **المذكرة الأولى** منهما:

---

٢٨ مذكرات الصيد م. س. ص. (٢٤٧). وقد عبّر الصيد في الصفحة (١٦٦) من المذكرات ذاتها عن اعتقاده في " أن النظام الملكي في ليبيا بدأت عملية تقويض دعائمه ومقوماته في تلك السنة التي قدّمت فيها مذكرة تدعو إلى تحويل النظام الملكي الدستوري إلى نظام جمهوري " ، وهو يقصد بالطبع المذكرة التي أعدّها بن حليم بهذا الشأن وقدّمها إلى الملك في أواخر عام ١٩٥٤ م.

٢٩ راجع كتاب " استقلال ليبيا " لسامي حكيم. مكتبة الأنجلو – مصرية. القاهرة. الطبعة الثانية ١٩٧٠. الصفحات (١٧٥ – ٢٨١)، وكتاب " حقيقة ليبيا " للمؤلف نفسه م. س. الصفحات (٨٠ – ١٠٠). وقد أورد مصطفى بن حليم في الصفحة (١٣٧) من مذكراته ما نصّه " ومع الأسف أشاع المغرضون أن تلك الإصلاحات (إلغاء النظام الاتحادي) تمّت تحت ضغط شركات النفط ودولها الغربية ! ولا يخالجني أدنى شك في أن الفضل الأكبر في تلك الإصلاحات إنما يعود إلى الملك إدريس نفسه، فكما ذكرت في مواقع أخرى من هذه المذكرات فإنه كان قد اقتنع منذ محاولة الإصلاح الأولى في أوائل عام ١٩٥٥ بضرورة إلغاء النظام الاتحادي الذي أرهق خزينة الدولة بتكاليفه الباهظة، فضلاً عن الخلافات الدستورية المتكرّرة بين الحكومات الأربعة (الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات الثلاث) وما نتج عنها من أزمات سياسية لم ينجُ الملك نفسه من آثارها " .

٣٠ يلاحظ أن الحقبة ذاتها شهدت قيام الوحدة بين مصر وسوريا في فبراير/شباط ١٩٥٨.

٣١ هم ديتون س. مارك Dayton S. Mark وليون ج. دورّوس Leon G. Dorros وبورتر Porter.

" استلمت إدارة الشؤون الإفريقية خلال الشهر الماضي عدداً من التقارير تشير إلى أن الملك إدريس يعتزم إلغاء النظام الاتحادي في ليبيا وإعلان وحدة شاملة للبلاد. ويفترض أن مثل هذه الخطة تعني إلغاء المجالس التشريعية بالولايات، ونقل سلطات حكومات الولايات مباشرة إلى الحكومة المركزية.ومن شأن ذلك أن يعزّز نفوذ ومكانة وسلطات رئيس الوزراء وحكومته، وأن يضع قوات الأمن، ذات الأهمية الكبيرة، تحت السلطة المباشرة للحكومة المركزية. "

ثمّ تناولت المذكرة نفسها **فرص نجاح هذه الخطوة** على النحو التالي:

" إن إلغاء النظام الاتحادي في ليبيا بواسطة الملك سوف يعتبر خرقاً لنصوص الدستور الليبي. ومع ذلك، فإن هذا قد لا يشكّل رادعاً للملك الذي يعتبر نفسه فوق القانون [٣٢] . وفي الوقت الذي ستجد فيه هذه الخطوة معارضة من قبل بعض العناصر وعلى الأخص في **طرابلس**[٣٣]، فإن الملك سوف ينجح مع بعض الصعوبة في تنفيذها. وأخذاً في الاعتبار ميل الملك لتفضيل برقة على طرابلس، فإنه لمن غير المتوقع أن يتخذ أيّة خطوات هامّة من شأنها أن تكون على حساب برقة. وإن من المستبعد أن يقوم **البرقاويون**، الذين – دون شك – سينعمون في ظلّ الوحدة بنفوذ أكبر على بقيّة أجزاء ليبيا ممّا هو قائم الآن، بمعارضة قرارات الملك. وفضلاً عن ذلك، فإن مكانة الملك وتمتّعه بالولاءات القبلية تجاهه سوف تقلل من احتمالات معارضته في برقة. إن معارضة **الطرابلسيين** لدولة موحّدة خاضعة لسيطرة برقة والبرقاويين سوف تخلق مشكلة حقيقية. ومع ذلك فمن المحتمل أن ينجح الملك، من خلال علاقاته القوية **بعائلات طرابلس ذات النفوذ**، في تحقيق الوحدة دون أن يثير ذلك معارضة قوية في ولاية طرابلس. وبالطبع فمن الضروري أن يكون للملك والمتعاطفين معه سيطرة كاملة على قوات **الشرطة** بطرابلس أثناء مرحلة التحوّل إلى النظام الجديد. وكالعادة فإنه ليس أمام **ولاية فزان** من خيار سوى قبول ما تمليه الحالة. "

ثمّ أشارت المذكرة ذاتها إلى **النتائج التي يمكن أن تكون لهذه الخطوة على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في ليبيا** على النحو التالي:

" إن استبدال النظام الاتحادي بآخر يحقّق الوحدة الكاملة في ليبيا **لن يكون ضدّ مصالح الولايات المتحدة** في ذلك البلد طالما تمّت هذه العملية بسرعة ودون عراقيل. وفي الواقع فإن المصالح الأمريكية سوف تستفيد أكثر في ظلّ النظام الجديد أخذاً في الاعتبار:

١- أن الملك هو القوة الرئيسية المؤيّدة للغرب في ليبيا.

٢- أن مختلف الحكومات الليبية المتعاقبة كانت مؤيّدة للغرب وللولايات المتحدة بدرجات متفاوتة.

---

٣٢ صورة من صور التحامل على الملك إدريس رحمه الله.

٣٣ من الواضح أن معدّ هذه المذكرة يجهل خلفيات هذا الموضوع، فالغالبية العظمى من الطرابلسيين هم من المؤيّدين لفكرة الوحدة وضدّ النظام الفدرالي.

٣- أن المجالس التشريعية بالولايات، وعلى الأخصّ المجلس التشريعي الطرابلسي، كانت أقلّ تعاطفاً مع الغرب من الحكومة الاتحادية [٣٤].
٤- أن نشاطات الولايات المتحدة في ليبيا تعرّضت للعرقلة – في بعض الأوقات – بسبب الحاجة للتعامل مع نوعين من المسؤولين الحكوميين (في الحكومة الاتحادية وفي حكومات الولايات) لإنجاز بعض أهدافنا.
٥- أن النظام الاتحادي الحالي هو أكثر تكلفة لليبيا من أيّ نظام موحّد.
٦- أن إمكان أن تصبح ليبيا أكثر ترابطاً في الجوهر كما في الواقع في ظلّ نظام موحّد، يجعل من عملية التحوّل عن النظام الاتحادي الحالي **أمراً مرغوباً فيه من وجهة النظر الأمريكية.** "

ثمّ يورد معدّ هذه المذكرة الأولى المستر **ديتون س. ماك** Dayton S. Mak في خاتمتها مقترحاته بشأن موقف الحكومة الأمريكية تجاه هذا المشروع:

" في الوقت الذي يبدو فيه أن من غير الحكمة أن تعبّر الحكومة الأمريكية بشكل علني عن تأييدها لأيّة خطوة يتخذها الملك في اتجاه تعديل نظام الحكم في ليبيا (لا سيّما في ظلّ عدم دستورية مثل هذه الخطوة)، إلا أنه لا ينبغي – في الوقت ذاته – أن نقوم بأيّ شيء من شأنه أن يعرقل خطط الملك في هذا الصدد. وإذا ماسئلنا من قبل الملك أو الحكومة عن رأينا حول مثل هذه الخطة، فينبغي أن نؤكّد في إجابتنا أننا في الوقت الذي نرى فيه أن توحيد ليبيا يحقق مزايا معينة، إلا أننا لا نودّ الزجّ بأنفسنا في أمر يخصّ ليبيا وشعبها وحدهما. "

في الصحافة الوطنية

شهد عام ١٩٥٩ تعالى بعض الأصوات عبر **الصحافة الوطنية المستقلة** معبّرة عن تبرّمها بالنظام الاتحادي وأعبائه، وبما يقيمه من عوائق في سبيل وحدة أقاليم البلاد الثلاثة وحدة كاملة. من ذلك ما ورد في افتتاحة صحيفة " **الليبي** " [٣٥] الصادرة يوم ١٩٥٩/١/١١ حيث عدّدت مساوئ النظام الاتحادي ودعت إلى التعجيل بتحقيق وحدة البلاد.

تقرير البنك الدولي للإنشاء والتعمير

في ١٩٦٠/٤/١، نشرت **بعثة البنك الدولي للإنشاء والتعمير** تقريرها [٣٦] الشامل عن الاقتصاد الليبي. وقد وردت إشارات في عدّة مواضع من هذا التقرير [٣٧] إلى طبيعة النظام

٣٤ نأمل أن تحظى تجربة المجالس التشريعية بالولايات الثلاث بدراسة وافية من قبل الباحثين في تاريخ العهد الملكي.

٣٥ يرأس تحرير هذه الصحيفة على الديب (المحامي). راجع بشأن الافتتاحة المذكورة تقرير السفارة الأمريكية رقم (٣٤١) المؤرّخ في ١٩٥٩/٦/٢٥، الملف 773.02.

٣٦ أعدّ البنك الدولي للإنشاء والتعمير هذا التقرير بناءً على طلب حكومة عبد المجيد كعبار. راجع الفصل الأول " حكومة كعبار .. واكتشاف النفط " بالمجلد الثالث من الجزء الأول من هذا الكتاب.

٣٧ راجع الصفحات (١١ – ١٢)، (٧٦٠٧٨)، (٨٠) من التقرير المذكور.

الاتحادي في ليبيا وما يطبع علاقة الحكومة الاتحادية بحكومات الولايات الثلاث من تنازع وتناقض وغيرة، الأمر الذي كانت له انعكاساته السلبية البعيدة على أداء الحكومة بصفةٍ عامة، وعلى العملية التخطيطية وتنفيذ مشروعات التنمية بصفةٍ خاصّة.

وكان من بين ما ورد في التقرير بهذا الشأن:

" إن التنمية الاقتصادية تحتاج إلى وحدة في الغايات كما في القرارات والسياسات. ومن الملاحظ أن لكلّ ولاية من الولايات الثلاث التي يتكوّن منها الاتحاد الليبي تقاليدها وخصائصها ومشاكلها الخاصّة والمميّزة لها.

ومن الملاحظ أن السلطات الاتحادية ظلت متردّدة وغير حازمة في تأكيد وفرض حقوقها، ومن جهة أخرى فقد ظلّت الولايات غيّورة من التسليم والتنازل عمّا اعتبرته حقوقها وصلاحياتها. "

" إذا أريد للاقتصاد الليبي أن ينهض بسرعة وكفاءة، فلابدّ من إزالة الاضطراب القائم بسبب وجود ثلاث أو أربع سياسات وأنماط إجراءات بشأن قضايا حيوية كالضرائب والبنوك ومراجعة حسابات الحكومة. "

" لقد كانت هناك أسباب وجيهة لقيام النظام الاتحادي إبّان حصول ليبيا على استقلالها. لكن هذه الأسباب لا تغيّر الحقيقة القائمة – من وجهة نظر اقتصادية بحتة – وهي أن لهذا النظام سلبياته وعيوبه الخطيرة بالنسبة لبلد قليل السكان، حيث أن هذا النظام يتطلب وجود أربع حكومات لكلّ منها رئيسها التنفيذي ولكلّ برلمانها وسلطتها التنفيذية ومؤسساتها ودوائرها. "

" إنه نظام – بصرف النظر عن أيّ اعتبار آخر – باهظ التكلفة .. " .

وقد نشرت صحيفة **جورنالي دي تريبولي** Gioranli Di Tripoli (مستقلة) في خريف عام ١٩٦٠ سلسلة من المقالات حول تقرير البنك الدولي للإنشاء والتعمير أوردت فيها توصيات البنك التي كان من بينها توصياته بشأن الهيكل الإداري للدولة الليبية وإعادة تنظيمه، وعبّرت الصحيفة عن تأييدها وتبنّيها لتلك التوصيات.[٣٨]

رأي لوليّ العهد

مرّ بنا[٣٩] كيف أن وليّ العهد الأمير الحسن الرضا عبّر في أكثر من مناسبة عن استيائه من مشروع بناء مدينة " البيضاء " كعاصمة للمملكة[٤٠]. أمّا فيما يتعلق بالنظام الاتحادي فيبدو أنه كان من أصحاب الرأي المعارض لفكرة التخلّي عنه واستبداله بنظام مركزي. وقد عبّر وليّ

٣٨ هاي فورد م. س. ص. (٢٠٢)، وأشارت المؤلفة تحديداً إلى عدد الصحيفة الصادر يوم ١٩٦٠/٩/٢٨.

٣٩ راجع فصل " حكومة الصيد .. الصراع بين وليّ العهد وناظر الخاصّة " بالمجلد الثالث/الجزء الأول من هذا الكتاب.

٤٠ راجع مبحث " وضع وليّ العهد " بالفصل الذي وردت الإشارة إليه بالهامش السابق.

العهد عن وجهة نظره هذه أثناء لقاء له مع المستر دي كاندول في طبرق خلال شهر يونيو/حزيران ١٩٦٢ .. أمّا فيما يتعلق بالنظام الاتحادي، فقد كان وليّ العهد ضدّ أيّة فكرة تدعو إلى إقامة صورة من صوّر الاتحاد بين الولايات الثلاث أكثر ممّا هو قائم في ظلّ الدستور الحالي، لأن الأمير يعتقد – كما جاء في تعبيره – بأهمّية المحافظة على المصالح البرقاوية. إن من رأي الأمير أن التآمر وأعمال التخريب ضدّ العائلة السنوسية هي في ازدياد ولا سيّما في طرابلس. ومن رأيه أن النظام الملكي يحتاج إلى **برقة قوية** حتى يمكنه الاعتماد عليها. " [٤١]

٤١ راجع رسالة المستر جاكسون C. N. Jackson من السفارة البريطانية في بنغازي إلى الخارجية البريطانية بتاريخ ١٩٦٢/٦/٦ والتي تضمّنت تقريراً عمّا دار في لقاء دي كاندول مع وليّ العهد. الرقم الإشاري 1014/62، الملف FO 371/165733 22860.

الشروع في إلغاء النظام الاتحادي
(تعديلات ديسمبر/كانون الأول ١٩٦٢)

في **السابع من ديسمبر/كانون الأول ١٩٦٢** قدّمت حكومة محمد عثمان الصيد إلى البرلمان الليبي مشروع قانون بتعديل أحكام بعض مواد الدستور الليبي [٤٢] المتعلقة بالنظام الاتحادي. ويقترح هذا التعديل نقل بعض سلطات الولايات إلى الحكومة الاتحادية وتحديد سلطات الأخيرة تحديداً واضحاً، وكذلك الضرائب المحلية التي تعود إليها. واقترح مشروع التعديل المقدّم إلى البرلمان إلغاء رئاسة المجلس التنفيذي في الولايات وإيكال سلطاته إلى الوالي الذي يكون بدوره مسؤولاً أمام المجلس التشريعي بالولاية، وليس أمام الملك كما كان عليه الحال في الماضي. وقدّمت الحكومة مع هذا المشروع مذكرة إيضاحية مطوّلة شرحت فيه أسباب ودواعي ومقتضيات التعديل المقترح. [٤٣]

وتفيد الوقائع أن البرلمان بمجلسيه (الشيوخ والنواب) أقرّ في اليوم ذاته التعديلات المقترحة، وأن الملك أصدر يوم ١٩٦٢/١٢/٨ مرسوما بها. وأدخلت هذه التعديلات تبسيطاً على درجة كبيرة من الأهميّة في نظام الحكم، كما اعتبرت خطوة مهمّة على طريق إلغاء النظام الاتحادي إلغاءً كاملاً وهو ما حدث في عام ١٩٦٣ كما سنرى على يد حكومة محي الدين فكيني.

الملك صاحب المبادرة

تجمع تقارير السفارتين البريطانية والأمريكية في ليبيا على أن **المبادرة بشأن إلغاء النظام الاتحادي جاءت من الملك إدريس** نفسه [٤٤] الذي طلب من رئيس وزرائه محمد عثمان الصيد في أواخر عام ١٩٦٢ اتخاذ الخطوات وإعداد الوثائق اللازمة لإلغاء النظام الاتحادي وإقامة الوحدة الشاملة على أن يتمّ ذلك **في هدوء ودون ضجيج إعلامي.**

يقول الدكتور **خدوري** في كتابه [٤٥] حول هذا الموضوع:

" جاء الاقتراح (بتعديل الدستور) من الملك نفسه الذي اقتنع بأن الوقت قد حان لإلغاء الاتحاد وإقامة الوحدة الشاملة التي تاقت إليها نفوس الكثير من أبناء الشعب. وقد صرّح الملك إدريس لمحمد بن عثمان (رئيس الوزراء) حين طلب منه إلغاء الاتحاد، أنه لم يزل يذكر وعده لعبد العزيز الزقلعي، يوم استقال هذا من الجمعية التأسيسية بعد إعلان الملكية سنة ١٩٥١ احتجاجاً على إقامة النظام الاتحادي [٤٦]،

---

٤٢ تناول التعديل المواد (٣٦، ٣٨، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٩ – ١٨٢، ١٨٤، و ١٨٥) من الدستور.

٤٣ راجع الملحق رقم (١).

٤٤ أوردت بعض هذه التقارير أن من بين الأسباب المهمّة، التي دفعت الملك لأن يعجّل بتلك المبادرة، الانقلابات العسكرية التي شهدتها المنطقة العربية في تلك الحقبة (العراق، سوريا، اليمن).

٤٥ م. س. ص. (٣٥٢)

٤٦ أنظر فصل " على طريق الاستقلال .. المخاض العسير " مبحث " الجمعية الوطنية التأسيسية " بالمجلد الأول من الجزء الأول من هذا الكتاب.

بأن البلاد ستصل في النهاية إلى الوحدة الشاملة. وقد شعر الملك بأن الوقت قد حان لإقامة الوحدة، وأعدّت جميع الوثائق المتعلقة بالتعديل في الديوان الملكي، وطلب من محمد بن عثمان أن يتخذ الخطوات اللازمة لإخراج الموضوع إلى حيّز التنفيذ. "

ثمّ يضيف:

" ولكن محمد بن عثمان، الذي أتيحت له الفرصة كي ينفّذ المشروع بكامله، تخوّف من احتمال قيام المعارضة في ولايتي برقة وفزان فاقترح أن يسير في سبيل الوحدة الكاملة بخطوتين: الأولى، إلغاء رئاسة المجلس التنفيذي في الولايات وإيكالها إلى الوالي الذي يكون بدوره مسؤولاً أمام المجلس التشريعي، والثانية إلغاء حكومات الولايات إلغاءً كاملاً ونقل سلطاتها إلى الحكومة المركزية. "

وقد أكّد **تقرير للسفارة الأمريكية** مؤرّخ في ١٩٦٣/١/١٩ ما جاء في كتاب الدكتور خدوري حيث جاء فيه ما ترجمته:

" **إن الأسباب** من وراء تقديم هذه التعديلات هي حتى الآن **غير واضحة**. وعلى مدى الأحد عشر عاماً الماضية منذ الاستقلال، تردّدت الانتقادات الخفيّة في شتى مناطق ليبيا بشأن تبديد الأموال والوقت والقدرات الإدارية المحدودة الملازم لنظام الحكم القائم على أربع حكومات في بلاد لا يزيد تعدادها عن المليون نسمة. إن كلّ رئيس وزراء في تاريخ ليبيا حاول إقناع الملك دون جدوى بالحاجة إلى مركزية السلطة. "

" ومع ذلك فيتضح بجلاء أن رئيس الوزراء الحالي (محمد عثمان الصيد) مع أنه من مؤيّدي تبنّي هذه التعديلات، إلا أنه **ليس صاحب المبادرة بشأنها**. إن دوره لا يتجاوز استلام الأوامر بصددها قبل أيام قليلة من افتتاح البرلمان لإلقائها. ولقد تمّ إعداد النصوص والوثائق الخاصّة بالتعديلات بصفة مبدئية داخل الديوان الملكي عن طريق كبير المستشارين القانونيين فيه المستشار توفيق عبد الحكم [٤٧] (مصري). إن تقديم هذه التعديلات هو بلا شك قرار اتخذه الملك بنفسه حيث يبدو أنه قد أدرك مؤخّراً الحكمة من وراء النصيحة التي ظلّ يتلقاها على مدى سنوات عدّة. "

أمّا عن **الأسباب المحتملة** وراء هذه الخطوة من قبل الملك، فقد أورد التقرير:

" إن ربط قرار الملك بأسباب معيّنة هو من قبيل التكهّنات. ومن المحتمل أن يكون أحد هذه الأسباب إدراك الملك أن مكان رفاقه القدامى – من المجاهدين ضدّ الطليان – الذين كانوا يشكّلون في يوم ما الدعامة الأساسية للنظام، وبخاصّة في

---

٤٧ كان المستشار الأستاذ توفيق عبد الحكم يقوم في الوقت ذاته بتدريس مادة القانون في كلية الاقتصاد والتجارة بالجامعة الليبية في بنغازي، وكان للمؤلف شرف تلقي المحاضرات على يديه في مادة " المدخل للعلوم القانونية " في السنة الأولى بالكلية المذكورة خلال العام الجامعي ١٩٥٩/٥٨.

ولاية برقة، بات شاغراً وأنهم لم يعودوا أصحاب نفوذ في الولايات وحلّ محلّهم مجموعات شابة ليس للملك صلات شخصية خاصّة معها.

أمّا الأسباب الأخرى التي تذكر في هذا السياق، فهي تتراوح بين رغبة الملك في تعزيز موقف وليّ العهد، وبين رغبته في التعبير عن احتجاجه على اعتراضات حكومات الولايات على قيام شركة (أويزس) [٤٨] للبترول بمدّ خطوط أنابيب فرعية لنقل بترولها الخام من حقولها بولاية برقة إلى خطّها الرئيسي الواقع في ولاية طرابلس. " [٤٩]

مزاعم الصيد

أورد **محمد عثمان الصيد** في مذكراته التي نشرها عام ١٩٩٤ **مزاعم عديدة** [٥٠] حول التعديلات الدستورية التي تمّت في فترة حكومته (١٩٦٠ – ١٩٦٣). ولعلّ أكثر هذه المزاعم جراءة **ادّعاءه بأنه هو صاحب المبادرة** بإدخال هذه التعديلات وأنه هو الذي اقترحها على الملك. من ذلك زعمه:

" .. وقلت لهم (أي لرئيسي مجلسي الشيوخ والنواب) أن الملك هو الذي اقترح التعديل وأن مهمتي هي التنفيذ. وقصدت من ذلك كبح الأصوات التي ربّما تخرج للمعارضة، لأنه إذا علم بعض النواب والشيوخ والولاة أن رئيس الحكومة هو الذي اقترح التعديل، سترتفع أصواتهم وندخل في متاهات النقاشات والجدل .. " [٥١]

بل ذهب الأمر بالصيد إلى حدّ الإدّعاء بأن الملك إدريس أراد بعد توقيعه على المراسيم المتعلقة بتعديل الدستور أن يتراجع عنها ..

" عقب الإعلان رسمياً عن تعديل الدستور، طلب الملك من رئيس الديوان الاتصال بمحمد الساقزلي لإخطاره بأنه سيتمّ تعيينه في منصب والي برقة. وقبل الساقزلي المنصب. كان **الساقزلي** [٥٢] من أشدّ خصوم الوحدة، ومن أخطر الشخصيات الليبية عليها، وسبق له أن تولىّ منصب والي برقة، ودأب آيّامئذ على معارضة أيّ شيء يصدر عن الحكومة الاتحادية، بل كان يفسّر مواد الدستور

---

٤٨ أشرنا في فصل " جوانب من قصة النفط الليبي " إلى الصلة الخاصّة بين هذه الشركة وبين رئيس الوزراء الأسبق مصطفى بن حليم.

٤٩ التقرير رقم (181 – A) بالملف (773.21) بعنوان " التعديلات الدستورية تطوّر رئيسي في تاريخ ليبيا " "Amendments To Constitution: A Major Development In Libya's History."

٥٠ مذكرات الصيد م. س. ص. (٢٤٣ – ٢٥١).

٥١ مذكرات الصيد م. س. ص. (٢٥٠).

٥٢ لقد تعمّد الصيد ألا يذكر أن تعيين محمد الساقزلي والياً جديداً لبرقة في ١٩٦٢/١٢/٢٦ تمّ إثر قبول استقالة الوالي الشيخ " محمود أبو هدمة " من المنصب بعد أن تقلّصت صلاحياته إثر التعديلات الدستورية.

على هواه، حتى يجد المبرّرات لمعارضة قرارات الحكومة الاتحادية. وفعلاً بمجرد تعيينه واليا لبرقة بدأ في خلق المشاكل للحكومة. "

ثمّ يضيف الصيد معقبا:

واعتقد الآن أن الملك الذي كان يؤمن بالاتحاد ربّما أراد إنقاذ ما يمكن إنقاذه لأنه يصعب عليه التراجع عن تعديل الدستور بعد أن وقّع على قوانين التعديل وأعلن، وربّما اعتقد الملك أن الساقزلي قد يلعب دور المنقذ. "

أمّا بالنسبة **للزعم الأول** بأن الصيد هو صاحب المبادرة بشأن التعديلات الدستورية المتعلقة بالنظام الاتحادي فهو زعم لم يقدم صاحبُه أيّ دليل على صحّته. وفضلا عن أن الإفادات والاستشهادات السابقة تناقض هذا الزعم، فإن الصيد قدّم بنفسه الدليل على عدم صحّته عندما أسرّ إلى السفير البريطاني في ليبيا المستر ستيوارت خلال شهر أكتوبر/تشرين الأول ١٩٦٢ (أي قبل وقوع التعديلات بنحو شهرين) بما يفيد أن " **التعديلات دستورية سوف تتمّ قريباً بناءً على اقتراح الملك إدريس** " . [٥٣]

وأمّا **الزعم الثاني** فهو افتئات متهافت رخيص بحقّ الملك إدريس [٥٤] رحمه الله .. فكيف يعقل أن يحاول الملك – بعد أن وقّع المراسيم المتعلقة بتلك التعديلات – أن يعمل على تقويضها أو عرقلتها؟ ما الذي كان يجبر الملك على اقتراحها أصلاً ؟ .. ولِمَ يحاول عرقلة تنفيذها أو تعطيلها سيّما أن هذه التعديلات استقبلت بترحيب كبير في معظم الأوساط الليبية ؟! وإذا أراد الملك فعلاً عرقلة هذه التعديلات، فلِمَ طلب – وفقاً لما أورده الصيد في الصفحة نفسها (٢٥٥) من مذكراته – من رئيس ديوانه أن يتصل بالولاة ويطلب منهم إرسال ممثليهم إلى الديوان الملكي ليجتمعوا بالمستشار القانوني من أجل تعديل القوانين التأسيسية للولايات بما يتماشى مع التعديلات الدستورية الجديدة ؟! [٥٥]

دور شركات البترول

ألمحنا سابقاً كيف أن شركات البترول العاملة في ليبيا كانت تشكو من النظام الاتحادي وكيف أنه يضطرها للتعامل مع أكثر من جهة (الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات) وكلّ جهة لها تشريعاتها ونظمها ومصالحها الخاصّة. ويبدو أن هذه الشركات لم تكتفِ بالشكوى بل ذهبت

---

٥٣ راجع رسالة السفير ستيوارت إلى الخارجية البريطانية ذات الرقم (٢٢٤) المؤرّخة في ١٩٦٢/١٠/١٨، الملف FO 371/165 742.

٥٤ العجيب بالأمر أن يصدر هذا الافتئات من شخص يدّعي بأنه من أخلص الليبيّين للملك ومن أصدقهم معه وأنه يعتقد أن الملك من الرجال الصالحين.

٥٥ تجدر الإشارة إلى أن الصيد لم يورد مثالاً واحداً على الكيفيّة التي حاول والي برقة الجديد محمد الساقزلي بها خلق المشاكل للحكومة الاتحادية. كما تجدر الإشارة إلى أن المدة بين تعيين هذا الوالي في ١٩٦٢/١٢/٢٦ وسقوط حكومة الصيد في ١٩٦٣/٣/١٦ هي قصيرة جداً وغير كافية لخلق أيّة مشاكل..

كعادتها – في كلّ مكان – إلى الضغط في اتجاه إلغاء النظام الاتحادي [٥٦]، وهو ما يذهب إليه **منصور عمر الكيخيا** كما يتضح من المقتطفات التالية [٥٧]:

" لعلّه من بين أهمّ الأحداث التي أدّت إلى إضعاف الوضع السياسي الليبي الهشّ، توحيد الولايات الثلاث وإنهاء النظام الاتحادي في عام ١٩٦٢. إن الحجّة التي استخدمتها الحكومة آنذاك هي أن توحيد الولايات سوف يؤدّي في المدى البعيد إلى وحدة الشعب الليبي وإلى تخفيض تكاليف الإدارة الحكومية وإلى إزالة الروتين الحكومي. "

" وفي الحقيقة، فقد كانت هناك قوتان وراء الدفع لإلغاء النظام الاتحادي، **الأولى: شركات البترول**، حيث كان البترول يومذاك قد بدأ يتدفّق، ولم تكن هذه الشركات ترغب في الخضوع لإجراءات الحكومة الاتحادية ولإجراءات حكومات الولايات في الوقت نفسه. ومن هنا فقد ضغطت الشركات بقوة من أجل تغيير النظام (الاتحادي). **الثانية: هي مجموعة الأشخاص** الذين كانت لهم صلات بالقصر. **فالملك** عرض استقالته أكثر من مرّة ولم يكن راغباً في تجميع السلطة في يديه. غير أنه بالنسبة لأشخاص من أمثال **أخوة الشلحي** وعلى الأخصّ **البوصيري** – ومن بعد موته أخيه عمر – فقد كان لهم دور محوري في القصر، ومن شأن نظام مركزي أن يجمع السلطة في أيديهم. ومن ثمّ فقد قام هؤلاء بتشجيع الملك كي يبارك تغيير النظام السياسي والاقتصادي. وبنظرة استرجاعية يمكن القول بأن **النظام الاتحادي كان سيضع صعوبات دون قيام الانقلاب** (في سبتمبر ١٩٦٩) ودون تمكّن هذا الانقلاب من ترسيخ وضعه في فترة سبع سنوات قصيرة. "

مخاوف وتحفّظات بريطانية

تدلّ مطالعة الوثائق البريطانية المتعلقة بالتعديلات الدستورية التي شهدتها ليبيا في مطلع شهر ديسمبر/كانون الأول ١٩٦٢ على وجود **مخاوف وشكوك وتحفّظات بريطانية** بشأنها.

من بين الوثائق البريطانية الجديرة بالإشارة في هذا الصدد البرقية رقم (٢٨٥) [٥٨] المرسلة من **السفير البريطاني ستيوارت** إلى الخارجية البريطانية بتاريخ ١٩٦٢/١٢/١٠، والتي كان من بين ما تضمّنته:

---

٥٦ المحنا من قبل إلى أن مصطفى بن حليم ينفي أيّ دور للشركات البترولية في إلغاء النظام الاتحادي. راجع ما ورد تحت عنوان " شكاوي شركات البترول " بهذا المبحث. وللمزيد حول دور البترول وتأثيره في إلغاء النظام الاتحادي، راجع Dirk Vandewalle م. س. ص. (٤٢) و Ruth First م. س. ص. (٣١)

٥٧ راجع " Libya's Qaddafi – The Politics of Contradiction " . Mansour O. El – Kikhia. من منشورات University Press of Florida. الطبعة الأولى ١٩٩٧. (٣٧)

٥٨ ذات الرقم الإشاري VT 1015/46، بالملف FO 371/165 734 . وهناك برقية أخرى سبقتها تحمل الرقم (١٧٠) ورقمها الإشاري VT 1015/45.

" إن تفاصيل التعديلات الدستورية التي جرى نشرها يوم ١٩٦٢/١٢/٩ سوف تصلكم بالحقيبة الدبلوماسية. إن هذه التعديلات هي أوسع ممّا افترض في البداية، فهي، في حقيقة الأمر، تركّز في يد الحكومة الاتحادية تقريبا السلطات التنفيذية جميعها التي كانت موكلة لحكومات الولايات. وقد جرت الموافقة عليها يوم ١٩٦٢/١٢/٨ بالإجماع من قبل مجلس البرلمان (باستثناء النواب التسعة المقاطعين لاجتماعات المجلس) [٥٩]. وقد عبّر المسؤولون الليبيّون بالبيضاء عن تفاؤلهم بأن تتمّ الموافقة عليها (من قبل المجالس التشريعية بالولايات) بهدوء **غير أنني أشكّ في ذلك.** "

" لقد أبلغني رئيس الوزراء (محمد عثمان الصيد) أن جميع قوات الشرطة بالولايات سوف تتلقى اعتباراً من الخميس الماضي أوامرها من قائد عام قوات الأمن الجديد " محمود بوقويطين " وليس من الولاة. وسوف يكون بوقويطين بدوره خاضعاً لوزارة الداخلية التي استحدثت، غير أنه لم يتمّ تسمية الوزير بعد لهذه الوزارة. "

" كما أبلغني رئيس الوزراء بأنه استعجل تقديم التعديلات (ويبدو أنه تمّ إعدادها خلال عشرة أيام) بسرعة أكبر ممّا كان يعتزم في البداية بسبب ما بلغه من تقارير حول قيام **البوصيري الشلحي** وسلطات ولاية فزان بالتآمر وتهريب الأسلحة. وقد وصلتني معلومات من مصادر أخرى، عن نشاطات غير عادية للبوصيري الشلحي في فزان. وقمت بإرسال باكماستر Buckmaster في الأسبوع الماضي لزيارة الولاية [٦٠] .. "

وأضاف **السفير ستيوارت** في برقيته:

" لقد أبلغني – في سرّية مطلقة – زميلي الأمريكي (السفير جون ويزلي جونز) الذي سيغادر منصبه قريبا إلى بيرو، أنه عندما جاءت سكرتيرة الملكة فاطمة لتوديع زوجته يوم الجمعة الماضي، أشارت إلى أن من المستبعد أن يواصل الملك، الموجود حينذاك في بلدة " مسّة " (بالقرب من البيضاء)، رحلته المزمعة إلى طرابلس بعد أن وصلته الأنباء عن وجود اضطرابات داخلية [٦١] " .

وقد علّق عدد من المسؤولين بوزارة الخارجية البريطانية على ماجاء في برقية السفير ستيوارت. من ذلك ما ورد في تعليق المستر **بنهام** M. M. Benham بتاريخ **١٩٦٢/١٢/١٢:**

---

٥٩ راجع ما ورد حول موقف هؤلاء النواب في فصل " حكومة الصيد وتنامي الصراع الداخلي " بالمجلد الثالث من الجزء الأول من هذا الكتاب.

٦٠ راجع مبحث " مسعى لانفصال إقليم فزان " بفصل " حكومة الصيد وتنامي الصراع الداخلي " في المجلد الثالث/الجزء الأول من هذا الكتاب.

٦١ الاضطرابات التي تشير إليها سكرتيرة الملك هي المتعلّقة باغتيال نائب رئيس الأركان العقيد إدريس العيساوي مساء يوم ١٩٦٢/١٢/٩ في إحدى ضواحي مدينة بنغازي. راجع مبحث " اغتيال العقيد العيساوي " بفصل " حكومة الصيد .. وتنامي الصراع الداخلي " بالمجلد الثالث من الجزء الأول من هذا الكتاب.

" إذا تمّت الموافقة على التعديلات الدستورية جميعها فإن السلطات التنفيذية التي كانت حكومات الولايات تتمتّع بها، سوف تتركّز في يد الحكومة الاتحادية " .

" من المستبعد جداً أن تتمّ الموافقة على التعديلات الدستورية كما هي الآن ... ومن الصعب الاعتقاد بأن المجالس التشريعية بالولايات سوف توافق على هذه التعديلات بكاملها ... ومن المشكوك به أن يؤدّي تركيز السلطات في يد الحكومة الاتحادية إلى جعل الإدارة الحكومية في ليبيا أقلّ بطئاً أو أكثر كفاءة.
وكان ظني دوماً أن الولاءات القبلية وطول خطوط المواصلات وقلة العناصر الإدارية المدّربة سوف يجعل من خلق إدارة مركزية قوية مهمّة شاقة حقاً. وإذا ما حاول رئيس الوزراء (الصيد) فرض هذه التعديلات على المجالس التنفيذية بالولايات، فإنه قد يجلب متاعب جمّة على نفسه، كما أنه قد **يهيئ أجواء مواتية لتدخّل البوصيري وجماعته.** "

كما علّق **مسؤول آخر** بالخارجية البريطانية على فحوى هذه البرقية بعبارة جاء فيها:
" إن تصادف التعديلات الدستورية مع اغتيال العقيد العيساوي لن يساعد على استقرار الأوضاع في ليبيا خلال الأشهر القادمة. غير أن من المحتمل أن يكون لهذه التعديلات **تأثيرات مفيدة** على المدى البعيد. "

وبتاريخ ١٩٦٢/١٢/١٣ بعث مسؤول المخابرات بالسفارة البريطانية في ليبيا **لوكاس** I. T. U. Lucas تقريراً [٦٢] وجّهه إلى **جون** R. M. John بالخارجية البريطانية تناول فيه بالتفصيل التعديلات التي أدخلت على الدستور الليبي في الثامن من ديسمبر/كانون الأول ١٩٦٢، كما أورد بشأنها عدداً من الملاحظات:

"على الرغم من أنه لم تتضح حتى الآن النتائج المفصلة لهذه التعديلات بشكل كامل إلا أن هدفها جليّ وبعيد المدى. ليس أقله تركيز السلطة لدى الحكومة الاتحادية. وهو ما يقترب من نظام حكم موحّد، ويوحي بالغاء حكومات الولايات..."

" ومع بقاء الحكومة المركزية في البيضاء .. فإنه ينبغي علينا الانتظار لنرى ما الذي سيسفر الأمر عنه من وجهة نظر الكفاءة الإدارية. ومن حيث المبدأ، وكخطوة أولى على طريق إعلان وحدة البلاد، فإن هذه التعديلات تُعتبر في الاتجاه الصحيح... "

ويضيف **لوكاس:**

" إن **السبب الحقيقي** وراء توزيع السلطات (عند الاستقلال) الذي جاء محابياً لحكومات الولايات يكمن في قوة **المشاعر الإقليمية** التي كانت سائدة في عام ١٩٥١. وعلى الرغم من أن الولاءات الإقليمية مازالت قوية إلى درجة يصعب معها القول بأن التعديلات استقبلت دون تحفّظ ذي أهمّية في الولايات، إلا أن أحد

٦٢ التقرير رقم 1012/62، الرقم الإشاري VT 1015/49، الملف FO 371/165734.

العوامل المهمّة التي طرأت على الحالة الليبية تمثّل في **اكتشاف البترول** الذي شكّل مصدر دخل حيوياً للدولة أحسّت معه الحكومة الاتحادية أن بمقدورها ومن واجبها وضعه تحت تصرّفها. وفضلاً عن ذلك، فإنه ربما يشعر الملك بأن **خلافة العرش** سوف تكون أقلّ إشكالاً إذا ما وقعت في ظلّ حكومة مركزية قوية ... "

" إن **منصب وزير الداخلية** سوف يكون المنصب الأكثر أهمّية في الترتيبات الجديدة ... ومن الواضح أنّ الحاجة إلى رئيس وزراء قوي ومقتدر ستكون الأبرز في المستقبل منها في أيّ وقت مضى. وإن غياب مرشح لهذا المنصب يكون قادراً على حلّ مشكلة ليبيا الاقتصادية، لهو أمر مثير للقلق. "

ثمّ يشير لوكاس، في فقرة ختامية من تقريره، إلى أن بعض الشك مازال يراود ذهنه حول **قانونية هذه التعديلات الدستورية**، حيث يرى أن الاجراءات التي تمّت بشأنها لم تراع المتطلبات المنصوص عليها في المواد (١٩٨)، (١٩٩) من الدستور، والتي تستلزم الموافقة المسبقة من قبل المجالس التشريعية بالولايات بشأن أيّ اقتراحات بتعديل مواد الدستور المتعلقة بنظام الحكم الاتحادي، وهو الأمر، الذي لم يُراعَ بالنسبة إلى التعديلات.

ثمّ يعلق **لوكاس** على ذلك بقوله:

" للوهلة الأولى، يبدو أن هذا الوضع غير قابل لأن يُدافع عنه. ولابدّ من وجود بعض النظم الاتحادية التي يمكن أن يجرى إدخال تغييرات جوهرية فيها إلى هذا الحدّ دون الحصول على موافقة مسبقة من الولايات. غير أنه طالما هذه ليبيا، فمن المحتمل أن تبقى المسألة هذه أمراً أكاديميا. "

وتجدر الإشارة إلى أنه يوجد بين الوثائق السرّية للخارجية البريطانية ما يفيد قيام السفير البريطاني **ستيوارت** بإرسال رسالة سرّية[٦٣] إلى المستر **بيث** Beith بالخارجية البريطانية تضمّنت مقتطفات ممّا ورد على لسان الملك إدريس بشأن تلك التعديلات خلال استقباله له. وقد علّق المستر بنهام Benham من الخارجية البريطانية حول ما ورد في تلك الرسالة بعبارة جاء فيها:

" إن الملك يدرك بأن المعارضة لهذه التعديلات تصدر بصفة أساسية عن برقة وفزان. وإنه لمن الأمور الإيجابية أن يشعر الملك إدريس بالثقة ويُسرّ للسفير (البريطاني) بآرائه[٦٤] حول هذا الموضوع. "

---

٦٣ الرسالة تحمل الرقم (١٠١٢) ومؤرّخة في ١٩٦٣/١/٢٣، ذات الرقم الإشاري VT 1015/10 بالملف FO 371/173237 28183.

٦٤ لم يتمّ نشر محتوى الرسالة المذكورة، وأصبح من المتعذر بالتالي معرفة آراء الملك الخاصّة حول تلك التعديلات وأسبابها الحقيقية. وكما هو معروف فإن السفير الأمريكي الجديد لم يكن قد وصل بعد إلى ليبيا، وقد تعذر بالتالي أيضاً معرفة آراء الملك إدريس حول هذا الموضوع عبر المصادر الأمريكية.

وتابعت **السفارة البريطانية** الإشارة إلى موضوع هذه التعديلات في عدد من تقاريرها اللاحقة مع **تغيّر في المضمون**. من ذلك ما ورد في تقريرها السنوي المؤرّخ في ١٩٦٣/١/١ بشأن أحداث وتطورّات عام ١٩٦٣ حيث جاء بالصفحة السابعة منه في إطار تعداد العوامل المشجّعة المرتبطة بتلك التطورّات:

" إن **اكتشاف البترول** هو الذي استوجب التعديلات الدستورية، كما أن **نمو الإحساس بالروح الوطنية** من جهة أخرى هو الذي سهّل تنفيذ تلك التعديلات الواسعة الي تُعتبر أهمّ أحداث عام ١٩٦٢. "

" سوف يترتب على هذه التعديلات تركيز جميع الصلاحيات التشريعية والتنفيذية في يد الحكومة الاتحادية، على عكس ما كان يجرى بالماضي عندما كانت الحكومة الاتحادية تتمتّع بصلاحيات واسعة في التشريع في الوقت الذي تشاركها فيه الولايات بالكثير من الصلاحيات التنفيذية. "

" إن **حكومات الولايات الآن هي في حكم غير الموجودة**. ومن النتائج السريعة المتوقعة لهذه التعديلات أن **يطرأ تحسّن كبير في أداء الجهاز الإداري للدولة**."[٦٥]

وفي تعقيب مؤرّخ في ١٩٦٣/١/١٨ للمستر **جون** R. M. John بالخارجية البريطانية على أحد هذه التقارير، وردت الملاحظات المحذرة التالية:

" كنا ننظر خلال العام الماضي (١٩٦٢ قبل أن تتمّ التعديلات الدستورية) إلى الترتيبات الدستورية التي كانت قائمة في ليبيا على أنها **تشكّل ضماناً ضدّ أيّة محاولة من قبل أيّة مجموعة للإستيلاء على السلطة في البلاد** [٦٦]، وذلك بسبب تقسيم ولاءات مختلف قوات الأمن وبسبب توزّع الجهات التي تجبي إيرادات الدولة. "

" إن **التعديلات الدستورية الأخيرة غيّرت بشكل جذري هذه النظرة**. فالحكومة الاتحادية سوف تكون المسؤولة عن كافة الشؤون المالية في البلاد، كما أن الإيرادات والعائدات التي كانت تجد طريقها إلى حكومات الولايات أصبحت الآن من اختصاص ونصيب الحكومة الاتحادية وحدها. "

" كما أن قوات الشرطة والأمن الأربعة (البوليس الاتحادي وقوات الأمن والشرطة في الولايات الثلاث) اندمجت في قوة واحدة تحت قيادة قوة دفاع برقة السابق (الفريق محمود بوقويطين)، وبدلاً من وجود خمس قوات مسلحة في البلاد أصبح يوجد بها الآن قوتان هما الجيش وقوات الأمن. " [٦٧]

---

٦٥ الرقم الإشاري 1011/63، الملف FO 371/173256 281183.

٦٦ يذهب البعض إلى الاعتقاد بأن إلغاء النظام الاتحادي كان الخطوة التمهيدية الأولى والرئيسية لانقلاب سبتمبر ١٩٦٩.

٦٧ راجع " اجراءات وخطوات مكمّلة " بهذا الفصل.

وليّ العهد يؤيّد التعديلات

سلفت الإشارة [٦٨] إلى أن وليّ العهد الأمير الحسن الرضا كان حتى يونيو/حزيران ١٩٦٢ يناهض فكرة التخلّي عن النظام الاتحادي. غير أنه يتبيّن من مطالعة ما ورد في تقرير [٦٩] للسفارة الأمريكية بشأن اللقاء الوداعي بين السفير الأمريكي جون ويزلي جونز ووليّ العهد يوم ١٩٦٢/١٢/١٨ أن الأخير غيّر وجهة نظره حول هذا الموضوع وعبّر عن " تأييده للمبدأ الداعي إلى تحقيق المزيد في مجال توحيد البلاد، وأنه يزمع العمل بجد من أجل تحقيق هذا المبدأ " ، وذلك كما يتضح من الفقرة التالية من هذا التقرير:

" بينما كنا (الأمير والسفير) نتحدّث حول الحاجة إلى إقامة نظام مالي مسؤول (للحكومة الليبية) أشار عليّ وليّ العهد أن تنفيذ التعديلات الدستورية التي جرى إقرارها مؤخّراً سوف يسهّل على الحكومة الاتحادية إعادة تنظيم الإجراءات المالية وغيرها من الأمور ".

مقابلة مع محمود المنتصر

بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ بعث السفير البريطاني ستيوارت [٧٠] رسالة إلى المستر بيث J. G. S. Beith بوزارة الخارجية البريطانية بشأن ما دار بين **محمود المنتصر** رئيس وزراء ليبيا الأسبق وبين المستر درايسديل Drysdale الذي سلمه رسالة شخصية من بلاكلي Blackely رئيس الإدارة العسكرية البريطانية السابق في طرابلس.

ويتبين من رسالة السفير أن التعديلات الدستورية كانت من بين المواضيع التي تمّ التطرق إليها بين الرجلين، وقد جاء فيها بهذا الخصوص:

" عبّر (محمود المنتصر) عن ترحيبه بالتعديلات الدستورية. وأشار إلى أنه لمّا كان في عام ١٩٥١ رئيسا للوزراء تمنى بأن يتمكن من إقامة حكومة اتحادية قوية تملك سلطات مماثلة لتلك التي تضمّنتها الدستور بعد تعديله. "

" وأضاف، على أيّ حال فإن ليبيا كانت في عام ١٩٥٢ دولة فقيرة، كما كانت الغيرة والحساسيات بين الولايات قوية، ومن ثمّ كان عليها أن تقبل بدستور فدرالي من النوع الفضفاض. "

" كما أشار (محمود المنتصر) إلى أن **الوقت ملائم الآن للتعديلات التي استحدثت، ولو جرى تأخيرها وقتاً أطول لكان الأمر خطيراً.** وفي بلد لا يزيد تعداد سكانه عن المليون نسمة إلا بقليل، لم يكن أمراً معقولاً أن يكون للدولة أربعة أجهزة خدمة عامّة، وأربع قوات شرطة، وأربعة مجالس تشريعية. "

---

٣٢ راجع رأي وليّ العهد بمبحث " ظهور عيوب النظام الاتحادي ومساع لإلغائه " في هذا الفصل.

٣٣ التقرير يحمل الرقم (٢٢٦) مؤرّخ في ١٩٦٢/١٢/٢٦ بالملف (773.11) وهو موقّع من قبل السكرتير الأول بالسفارة ويليام وايت William L. Wight.

٣٤ غادر السفير الأمريكي منصبه كسفير لبلاده في ليبيا يوم ١٩٦٢/١٢/٢٠.

" ولم يتوقع (محمود المنتصر) أن تقوم هناك معارضة للتعديلات الدستورية التي يرى أن جميع الليبيّين من أصحاب الوعي يرحّبون بها. كما أكّد على أهمية تقوية جهاز الحكومة الاتحادية إلى درجة يكون قادراً معها على القيام بصلاحياته الواسعة الجديدة. "

" وأكّد (محمود المنتصر) على أن المطلوب الآن هو **وجود مجلس وزراء قوي** يضع مصلحة ليبيا قبل أيّ اعتبار آخر وفوق المصالح الشخصية للوزراء وللأقاليم التي ينتمون إليها، معرباً عن أنه لا ينظر إلى حكومة الصيد إيجابياً. "[٧١]

وتجدر الإشارة إلى أنه ورد في رسالة **لوكاس** [٧٢] المؤرّخة في ٦٢/١٢/١٣ أن **محمود المنتصر قد لعب دوراً في إنجاز التعديلات الدستورية المذكورة.**

تقييم أمريكي

تناولت **السفارة** الأمريكية التعديلات الدستورية في عدد من البرقيات والتقارير الصادرة عنها في تلك الفترة، لعلّ من أهمّها التقرير الذي أعدّه **جون دورمان** John Dorman القائم بأعمال السفارة بتاريخ ١٩٦٣/١/١٩ [٧٣]. وقد تناول هذا التقرير التكهّنات وراء الأسباب التي دعت الملك للأمر بهذه التعديلات [٧٤]. كما أشار أيضاً إلى ردود الفعل لها وكذلك إلى نتائجها المستقبلية المحتملة.

وفيما يتعلق **بردود الفعل** لهذه التعديلات فقد أورد التقرير:

" ساد التوقع منذ فترة بعيدة بأن يؤدّي أي تحرك نحو إقامة نظام مركزي في ليبيا إلى إثارة حساسيات وغيرة عاصفة ناجمة عن الامتيازات التي تحظى بها الولايات في ظلّ النظام الاتحادي، وعلى الأخصّ من قبل القبائل البرقاوية وعائلة سيف النصر في فزان. إلا أنه، وباستثناء فزان، **فإن ردّ الفعل الشعبي كان مؤيّداً بشكل مفاجئ وكلي للتعديلات الدستورية.** وحتى **الأجهزة الإدارية** في الولايات، التي كانت تخشى إلى حدّ ما على مستقبل وظائفها، رحبّت بصفة عامّة بالتعديلات دون أيّ تذمر. وفي الواقع، فإن القرارات التي صدرت فيما بعد بشأن ضمّ موظفي حكومات الولايات إلى كادر الحكومة الاتحادية أعطت هؤلاء وضعاً مساوياً إن لم يكن متفوّقاً عمّا كانوا عليه من قبل. وقد كان الدافع الرئيسي من وراء **التأييد البرقاوي** للتعديلات نابعاً من الولاء المطلق للملك الذي تعزّز بفهم جليّ بأن هذه التعديلات جسّدت رغبة لدى الملك فيها.

---

٧١ التقرير يحمل الرقم (١٠١٣٥) والرقم الإشاري VT 1015/57 بالملف FO 371/165734 22860 .

٧٢ سلفت الإشارة إلى هذه الرسالة ذات الرقم الإشاري VT 1015/49، وهي بالملف السابق نفسه.

٧٣ سلفت الإشارة إلى هذا التقرير وهو يحمل الرقم (181 – A) بالملف (773.21).

٧٤ عرضنا فيما سبق لهذا الجزء من التقرير.

أمّا **الطرابلسيون**، فقد عبّروا منذ عدّة سنوات عن رغبتهم في أن يتحقق هذا الأمر. **ولا يوجد شكّ بأن ما يحظى به الملك من مكانة عالية قد تعزّزت أكثر بهذه الخطوة.** "

ويمضي تقرير السفارة الأمريكية:

" لا يوجد شكّ في أن مراكز قوة بعض الشخصيات قد تضعضعت بسبب هذه التعديلات، لا سيّما في حالة **عائلة سيف النصر** بولاية فزان. وقد قام أخو الوالي بمحاولة فاشلة للحصول على تأييد فرنسي لحركة تسعى إلى فصل إقليم فزان [٧٥]. لقد انزعج كثيراً رئيس المجلس التنفيذي السابق **سيف النصر عبد الجليل**، الذي كان يشكل القوة الحقيقية في الولاية، بصفة شخصية بسبب هذه التعديلات وقام بتقديم عدد من النداءات، باسم العائلة، إلى الملك. وتوجّه إثر ذلك للإقامة بمصر حيث يقضي بشكل ظاهر جلّ وقته دون سلطة. أمّا بقية عائلة سيف النصر فيبدو أنهم تقبّلوا هذه التطوّرات. "

ثمّ يضيف التقرير:

" أمّا الواليان السابقان **عمر سيف النصر** (ولاية فزان) **ومحمود بو هدمة** (ولاية برقة) فقد استقالا من منصبيهما بعد أن وجدا – على ما يبدو – أن الصلاحيات الجديدة للولاة (التي جرى تقزيمها بسبب التعديلات الدستورية) لا تتناسب مع مكانتهما كاثنين من كبار رجال الدولة. وقد أخذ، على ما يظهر، تعيين **غيث عبد المجيد سيف النصر**، أحد شباب العائلة، في منصب الوالي الجديد لفزان كدليل من قبل أبناء العائلة على استمرار نفوذهم في الولاية حتى إن كان ذلك على مستوى أقلّ. "

ثمّ يتعرّض التقرير لوضع الفريق " **محمود بوقويطين** " قائد عام قوة دفاع برقة السابق:

" لقد أعطى الفريق " **محمود بوقويطين** " بموجب التعديلات التي جرت سلطات أكبر واستقلالية أقل بعد تعيينه قائداً عاماً لقوات الأمن [٧٦]، إذ أصبح مسؤولاً أمام وزير الداخلية ورئيس الوزراء. كان بوقويطين، في الماضي، يتصرّف من خلال منصبه كقائد عام لقوة دفاع برقة كما يحلو له، ولم يكن يخضع سوى لرقابة فعّالة محدودة من قبل رئيسه الشكلي رئيس المجلس التنفيذي للولاية. ومع ذلك، فهو مرتاح على ما يبدو لمنصبه الجديد. أمّا رئيسا الشرطة السابقان في ولايتي فزان وطرابلس، فقد أعطيا منصبي نائبي قائد عام قوات الأمن الرئيسيّين، ويبدو أنهما هما الآخران غير معارضين للتعديلات. "

---

٧٥ راجع مبحث " مسعى لإنفصال إقليم فزان " بفصل " حكومة الصيد وتنامي الصراع الداخلي " ، المجلد الثالث بالجزء الأول من هذا الكتاب.

٧٦ أنظر فيما بعد تحت عنوان " إجراءات وخطوات مكمّلة " .

ويعرض التقرير لموقف والي طرابلس **فاضل بن زكري:**

" أمّا موقف فاضل بن زكري والي ولاية طرابلس، الذي بقي بمنصبه وبصلاحيات أقلّ من ذي قبل، فيبدو محيّراً، إنه ممتنّ على ما يظهر بالمنصب الجديد ولم تصدر عنه أيّة شكاوي. "

وقد خصّص التقرير فقرة لمواقف **المجالس التشريعية بالولايات**، جاء فيها:

"المجالس التشريعية بالولايات، التي فقدت كلّ أهمّية لها، تبنّت دون اعتراض القوانين الأساسية الجديدة [٧٧] التي حدّدت من وظائفها. وهذه القوانين، وفقاً لما قاله رئيس الديوان الملكي (علي الساحلي) جرت صياغتها في مكاتب الديوان الملكي. وقد قام المجلس التشريعي الطرابلسي فضلاً عن ذلك بتقديم التماس إلى الملك يدعوه فيه إلى إلغاء النظام الاتحادي بالكامل. أمّا **أحمد بو هدمة** عضو المجلس التشريعي البرقاوي فقد دعا في افتتاحية صحيفته (العمل) إلى الشئ نفسه."

وأضاف التقرير:

" إن مصادر خاصّة بالسفارة الأمريكية أفادتها بأن الملك إدريس كان يزمع في البداية إلغاء النظام الاتحادي كلية، غير أنه تردّد بسبب المتطلبات الدستورية التي تستلزم ضرورة موافقة المجالس التشريعية (البرلمان + المجالس التشريعية بالولايات) عليها. ومن المحتمل أن تؤدّي ردود الفعل الشعبية الواسعة والمؤيّدة لهذه التعديلات إلى تشجيع الملك على المضي بتنفيذ خطته الأولى. "

وتحت عنوان " **التأثيرات المستقبلية للتعديلات الدستورية** " أورد التقرير:

" إن التعديلات الواسعة التي استحدثت في ليبيا من شأنها، دون أدنى شكّ، أن تؤدّي إلى **قيام نظام حكم أفضل وأكثر كفاءة.**

من الناحية السياسية، فقد **تعزّز بشكل كبير وضع رئيس الوزراء** من خلال إلغاء الوضع شبه المستقل الذي كانت تتمتّع به الولايات، والوضع المستقل الذي كان للولاة حيث أنهم كانوا مسؤولين فقط أمام الملك.

وفي حال وجود رئيس وزراء مؤيّد **لوليّ العهد**، فإن من شأن هذه التعديلات أن تسهّل عملية نقل السلطات إلى الأخير عند تولّيه العرش. وفي الوقت نفسه، فإن أيّة مراكز قوة سياسية محتملة مؤيّدة **للبوصيري** وما يعرف بزمرة القصر في ولايتي طرابلس وفزان، فقد تمّ إضعافها أو حتى إزالتها من خلال وضعها تحت الإشراف المباشر للحكومة الاتحادية. "

ويضيف التقرير في السياق ذاته:

" وعلى الجانب الآخر، فإن الإستيلاء على البلاد أصبح، من الناحية النظرية، أكثر سهولة بعد أن أصبحت قوات الأمن جميعها وكذلك أجهزة الدولة تحت سيطرة الحكومة.

---

٧٧ أنظر فيما بعد تحت عنوان " إجراءات وخطوات مكمّلة " .

" وعلى العموم، فإن السفارة تشاطر أغلبية الليبيّين تقييمهم للتعديلات على أنها **خطوة بالغة الإيجابية في تطوّر ليبيا**. وليس من شأن هذه الخطوة أن تؤدّي فقط إلى تحقيق كفاءة أكبر في أداء الحكومة، ولكن إلى تنفيذ سياساتها أيضاً بطريقة أكثر استقراراً وعقلانية. وإن من محصّلة نتائجها أن تحسّن من فرص نقل السلطة بطريقة منضبطة إلى وليّ العهد عند وفاة الملك. "

" **لقد سهلت هذه التعديلات بالفعل نشاطات شركات البترول الأمريكية العاملة في ليبيا** من خلال إخضاع معاملاتها لسطلة وزارة شؤون البترول بدلاً من الولايات ممثّلة في لجنة البترول. وباختصار، **فإن التعديلات التي تمّت تحمل معها الوعود بقيام آليات حكومية أكثر موائمة لتنفيذ سياسات الولايات المتحدة القومية في ليبيا.** "

مقابلة مع رئيس الديوان الملكي

في يوم ١٩٦٣/٢/٦ التقى القائم بالأعمال الأمريكي **جون دورمان** John Dorman برئيس الديوان الملكي الدكتور **علي الساحلي** ودار بين الاثنين حديث مطوّل حول خلفيات التعديلات الدستورية. وقد ضمّن الدبلوماسي الأمريكي بتقرير [٧٨] مؤرّخ في ١٩٦٣/٣/٩ ما حصل عليه بهذا الشأن من معلومات.

ويُفهم من مطالعة ما نسب إلى الدكتور الساحلي من إفادات في هذا التقرير بأن العمل في إعداد هذه التعديلات بدأ داخل مبنى القصر الملكي منذ **شهر نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٦٢**، وأن العمل ظلّ في **سرّية** كاملة خشية تسرّبه ومحاولة إجهاضه من قبل بعض الشخصيات التي تعارض الفكرة.

كما يُفهم منه أيضاً أن العبارة التي تمّ تضمّينها في خطاب العرش، الذي ألقي يوم افتتاح الدورة البرلمانية الجديدة في ١٩٦٢/١٢/٦ قبيل تقديم مشروع تعديلات الدستور إلى البرلمان في اليوم التالي، كانت غامضة ومبهّمة عن عمد بحيث فُهم منها أنها تشير إلى موضوع اختيار " البيضاء " كعاصمة [٧٩]. ولو علم النواب السبعة الذين كانوا مقاطعين لاجتماعات البرلمان ما المقصود حقيقة من تلك العبارة لأصرّوا على حضور جلسة مجلس النواب التي قُدمت فيها تلك التعديلات. [٨٠]

---

٧٨ التقرير يحمل الرقم (٢٢٠) بالملف POL. 15.5 – Libya.

٧٩ أشارت برقية بعث بها المستر جاكسون Jackson من السفارة البريطانية في بنغازي بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٧ إلى وجود تكهّنات واسعة في الأوساط السياسية والدبلوماسية حول مدلول العبارة التي وردت في خطاب العرش يوم ١٩٦٢/١٢/٦. البرقية رقم (١٧٠)، الرقم الإشاري VT 1015/45 بالملف FO 371/165734 22860.

٨٠ نسب التقرير إلى الدكتور الساحلي قوله بأن ثلاثة من هؤلاء النواب السبعة استأنفوا منذئذ المشاركة في اجتماعات البرلمان.

كما نسب التقرير إلى الدكتور الساحلي قوله بأن **المذكرة التي بعث بها المجلس التشريعي لولاية طرابلس إلى الملك** يلتمسون منه فيها إعلان الوحدة الكاملة للبلاد كانت مفاجئة للملك وسارّة بالكامل. وقد أصدر الملك، فور إبلاغه بها، تعليماته إلى الساحلي بنشرها على نطاق واسع في الإذاعة والصحف. وعلى الرغم من أن الديوان الملكي كان يؤمل أن يصدر عن المجلسين التشريعيين في برقة وفزان مذكرات ومناشدات مماثلة وأن يحذوا حذو المجلس التشريعي لولاية طرابلس، إلا أن الملك أصدر تعليماته لرئيس ديوانه الساحلي بالبقاء على الحياد الكامل في هذا الموضوع.

ونقل التقرير على لسان الدكتور الساحلي أن رئيس المجلس التشريعي لولاية برقة **إبراهيم الفرجاني** اتصل به بعد عدّة أيام من صدور مذكرة المجلس التشريعي الطرابلسي، وطلب منه تحديد موعد له لمقابلة الملك مصرّاً على عدم الإفصاح عن الموضوع الذي يرغب ببحثه معه، وأن الملك رفض تحديد موعد له ما لم يعرف مسبقاً ما الذي يريد بحثه. وقد استنتج الدكتور الساحلي فيما بعد أن الفرجاني كان يرغب في أن يطلب من الملك استخدام نفوذه في إقناع عدد من أعضاء المجلس التشريعي البرقاوي لتأييد الوحدة الكاملة، الأمر الذي رفض الملك القيام به. وفي أعقاب ذلك بفترة قصيرة، صوّت المجلس التشريعي البرقاوي ضدّ اقتراح المطالبة بالوحدة الكاملة بأحد عشر صوتا مقابل ستة أصوات.

اجراءات وخطوات مكمّلة

شجّع **الترحيب الشعبي الواسع** الذي استقبلت به التعديلات الدستورية على أن تسرّع حكومة الصيد في اتخاذ الخطوات والاجراءات اللازمة لوضعها موضع التنفيذ، والتي كان أهمّها:

- استحداث وزارة جديدة هي **وزارة الداخلية**. وتمّ في ١٩٦٢/١٢/١٥ اختيار **أحمد عون سوف** كأول وزير لشغل هذه الوزارة.
- إصدار قانون بتاريخ ١٩٦٢/١٢/١٣ بتوحيد **قوات الأمن**، كما صدر في ١٩٦٢/١٢/١٥ مرسوم ملكي بتعيين **الفريق بوقويطين** (قائد قوة دفاع برقة السابق) قائداً عاماً لقوات الأمن، وتمّ تعيين أربعة نواب له هم:
  - الزعيم **محمود الزنتوتي** (لشؤون أمن الدولة والجوازات ومراقبة الأجانب).
  - الزعيم **محمد المنصوري** (لشؤون الأمن العام والمباحث الجنائية والمرور).
  - الزعيم **عبد الرحمن بادي** (لشئون السجون والتدريب والتفتيش).
  - العقيد **الصديق الجيلاني** (للشؤون الإدارية).
- تعيين واليين جديدين لولايتي برقة وفزان هما على التوالي **محمد الساقزلي وغيث عبد المجيد سيف النصر**. (كان الواليان السابقان **محمود بو هدمة و عمر سيف النصر** قد قدّما استقاليتهما [٨١] بعد تقليص صلاحيتهما بموجب التعديلات الدستورية. أمّا **فاضل بن زكري** والي طرابلس فقد بقي في منصبه).

٨١ مُنح الواليان المستقيلان قلادة السيد محمد بن علي السنوسي (أعلى وسام في البلاد) تقديراً لخدماتها.

- تعيين **المجالس الإدارية** الجديدة بالولايات الثلاث عوضاً عن **المجالس التنفيذية** التي جرى إلغاؤها بموجب التعديلات الدستورية. وقد تكوّنت هذه المجالس على النحو التالي:

المجلس الإداري لولاية طرابلس

١- محمد بك درنة عضو المجلس الإداري لشؤون الزراعة.
٢- شمس الدين محسن عضو المجلس الإداري لشؤون المالية.
٣- جهاد صدقي الفورتية عضو المجلس الإداري للأوقاف والشؤون الخيرية.
٤- سيفاو خربيش عضو المجلس الإداري لشؤون البلديات والمواصلات.
٥- سالم بن لامين عضو المجلس الإداري لشؤون الأشغال العامة.

المجلس الإداري لولاية برقة

١- عمر يعقوب عضو المجلس الإداري لشؤون الأشغال والمواصلات.
٢- محمد منصور الفيتوري عضو المجلس الإداري لشؤون المالية.
٣- عثمان الجربي عضو المجلس الإداري لشؤون الزراعة.
٤- ناصر الزنتاني عضو المجلس الإداري للأوقاف والبلديات والشؤون الخيرية.

المجلس الإداري لولاية فزان

١- نصر بن سالم عضو المجلس الإداري لشؤون الزراعة.
٢- أحمد العربي عبد القادر عضو المجلس الإداري لشؤون المالية.
٣- حميد الكيلاني عضو المجلس الإداري لشؤون الأشغال العامة.
٤- الشريف أحمد الهوني عضو المجلس الإداري لشؤون المواصلات.

- في **١٩٦٣/١/١٠** أجازت المجالس التشريعية الثلاث **القوانين الأساسية الجديدة** للولايات بعد أن تمّ تنقيحها في ضوء التعديلات الدستورية.

هذه هي قصّة التعديلات الدستورية التي جرت في نهاية الأسبوع الأول من شهر ديسمبر/كانون الأول من عام ١٩٦٢ (خلال حكومة محمد عثمان الصيد). وتجمع المصادر التي تناولت هذه التعديلات [٨٢] أن الملك إدريس هو صاحب المبادرة بشأنها، وأنها استقُبلت، بسبب دعم الملك شخصياً لها وعلى الرغم من عدم قيام حوار عام علني حولها قبل إعلانها، بالترحيب والاستحسان في أوساط معظم الليبيّين. ولعلّ أهمّ النتائج التي ترتبت على هذه التعديلات – من وجهة نظر دعاة وحدة البلاد – **أنها مهدت الطريق وعجّلت بعملية إلغاء النظام الاتحادي كلية** وبتحقيق الوحدة الشاملة للنظام السياسي، وهو ما حدث في عهد حكومة الدكتور محي الدين فكيني خلال شهر أبريل/ نيسان من عام ١٩٦٣.

---

٨٢ كتبت مجلة الإيكونوميست البريطانية الشهيرة مقالاً مطوّلاً حول هذه التعديلات الدستورية نشرته في عددها الصادر بتاريخ ١٩٦٣/٢/٢ بعنوان " Libya: E Pluribus Unum " وورد ذكره بالملف FO 371/173237 36960

إلغاء النظام الاتحادي وإعلان الوحدة
(تعديلات أبريل/نيسان ١٩٦٣)

لم يكن غريباً في ضوء الخطوات التي أنجزتها **حكومة الصيد** منذ ١٩٦٢/١٢/٨ على طريق إلغاء النظام الاتحادي، بتقليص صلاحيات الولاة والأجهزة التنفيذية بالولايات، أن يسارع **الدكتور فكيني** بالإعلان، في البيان الذي ألقاه يوم ١٩٦٣/٣/٣١ أمام البرلمان، عن نيّة حكومته في تقديم مشروع لتعديل الدستور يجري بموجبه إلغاء النظام الاتحادي وتحقيق وحدة البلاد، وهو الإعلان الذي استقبل بحماس شديد داخل البرلمان وفي صفوف المواطنين.

وفي ١٩٦٣/٤/٧ اجتمع مجلس الوزراء بمدينة البيضاء وقرّر استكمال الاجراءات الدستورية الخاصّة بتحقيق وحدة البلاد وكلّف الجهات المختصة بإعداد مشروعات القوانين الخاصّة بذلك [٨٣].

وفي ١٩٦٣/٤/١٤ قدّمت الحكومة إلى البرلمان مشروع قانون بتعديل الدستور يقضي بإلغاء النظام الاتحادي ونقل كافة سلطات الولاية إلى الحكومة المركزية، وألقى رئيس الحكومة الدكتور فكيني خطاباً بهذه المناسبة أمام البرلمان شرح فيه التعديلات المقترحة [٨٤]. وسارع **البرلمان** إلى النظر في مشروع القانون يوم ١٩٦٣/٤/١٥ حيث أقرّه بالإجماع [٨٥] بعد إدخال بعض التعديلات الطفيفة عليه فألقى رئيس الحكومة كلمة بالمناسبة جاء فيها:

> " بالأصالة عن نفسي ونيابة عن زملائي أعضاء الحكومة يسرّني أن أتقدّم إلى مجلسكم الموقر بعبارات الإكبار والإعجاب ومشاعر التقدير، وأشكركم على هذه المجهودات الوطنية القيّمة التي بذلتموها في مناقشة مشروع تعديل الدستور الذي يقضي بتحقيق الوحدة الشاملة الكاملة، تلك المناقشة التي اتسّمت بطابع الإخلاص والصراحة وعبّرت عن روح التفاهم والانسجام، وأدّت إلى هذه النتيجة الميمونة الطيّبة التي دلّت على حسن تقديركم للأمور، وجميل تفهّمكم لمصلحة بلادكم العليا. "

وفي اليوم التالي ١٩٦٣/٤/١٦ انعقد **مجلس الشيوخ** بمدينة البيضاء حيث نظر في التعديلات الدستورية المقترحة والمحالة عليه من قبل مجلس النواب فوافق عليها مادة مادة، وألقى الدكتور فكيني إثر تلك الموافقة كلمة أمام المجلس جاء فيها:

---

٨٣ سامي حكيم " حقيقة ليبيا " م. س. ص. (٩٥).

٨٤ تضمّنت التعديلات المقترحة مواد أخرى من الدستور غير ذات صلة بالنظام الاتحادي تناولناها في الفصل السابق " حكومة الدكتور فكيني .. البداية الواعدة " .

٨٥ راجع برقية السفارة البريطانية في ليبيا رقم (١٣٤) المؤرّخة في ١٩٦٣/٤/١٦ ذات الرقم الإشاري VT 1015/30 A، الملف FO 371/173238 28191.

" إن الوحدة هي طريق الخير وطريق البرّ، وسوف تكون نتائجها مثمرة، وحسناتها محققة، وخيراتها شاملة لكلّ المواطنين. " [٨٦]

أحيلت بعد ذلك التعديلات الدستورية، وفقاً لمقتضيات المادة (١٩٩) من الدستور، على **المجالس التشريعية بالولايات**، وتمّت الموافقة عليها من قبل المجلس التشريعي البرقاوي (مع غياب خمسة أعضاء عن الجلسة) يوم ١٩٦٣/٤/٢٠ [٨٧]، ومن قبل المجلس التشريعي لولاية فزان يوم ١٩٦٣/٤/٢١ [٨٨]، ومن قبل المجلس التشريعي الطرابلسي يوم ١٩٦٣/٤/٢٢ [٨٩].

وإثر إقرار المجالس التشريعية الثلاثة لهذه التعديلات الدستورية، أصدر **الملك إدريس** بها مرسوماً بقانون يحمل الرقم (١) **لسنة ١٩٦٣** جرى بموجبه إلغاء النظام الاتحادي إلغاءً تاماً [٩٠] فألغيت الولايات والمجالس التشريعية بها. وفي اليوم التالي **١٩٦٣/٤/٢٦** وجّه الملك إدريس كلمة إلى الشعب الليبي أعلن فيها توحيد نظام الحكم بالمملكة [٩١] التي أصبح اسمها " **المملكة الليبية** " بعد أن كان " **المملكة الليبية المتحدة** " . وجاء في تلك الكلمة:

" بسم الله الرحمن الرحيم
مواطنيّ الكرام، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

في هذه اللحظات التاريخية التي تمرّ بها أمتنا المجيدة، وفي هذه المرحلة التي يجتازها ركبنا الصاعد، يسرّني غاية السرور أن أعلن للشعب الليبي الكريم انتهاء العمل بشكل الحكم الاتحادي والبدء رسمياً في نظام الوحدة الشاملة الكاملة تطبيقاً للتعديل الدستوري الذي وافقت عليه المجالس النيابية والتشريعية بالإجماع. وإني لأحمد الله تعالى كثير الحمد وأتوجّه إليه بالشكر العظيم والثناء الجميل الذي منّ به سبحانه وتعالى عليّ من نعمة حتى شاهدت ولادة هذا الأمل الوطني الكبير، ووفقنا جميعاً بتأييده وعونه إلى تحقيق هذه الأمنية الغالية.

---

٨٦ سامي حكيم م. س. ص. (٩٩ – ١٠٠).

٨٧ حضر رئيس الوزراء فكيني شخصياً هذه الجلسة حيث قام بشرح أهداف هذه التعديلات وكان بصحبته والي برقة محمد الساقزلي ووزير الداخلية ونيس القذافي. وقد أرسل المجلس إثر الإنتهاء من إقرار التعديلات برقية ولاء للملك. راجع بقية السفارة البريطانية رقم (٤٩) المؤرّخة في ١٩٦٣/٤/٢٢ ذات الرقم الإشاري VT 1015/36 بالملف السابق.

٨٨ حضر اجتماع المجلس التشريعي بفزان منصور بن قدارة وزير المالية والاقتصاد وغيث عبد المجيد سيف النصر والي فزان. راجع تقرير السفارة البريطانية المؤرّخ في ١٩٦٣/٤/٢٢ ذي الرقم الإشاري VT 1015/39 بالملف السابق FO 371/173238 28191.

٨٩ راجع برقية السفارة البريطانية رقم (١٤٣) ذات الرقم الإشاري VT 1015/36 A بالملف السابق.

٩٠ نشر المرسوم بالجريدة الرسمية للمملكة العدد الأول بتاريخ ١٩٦٣/٤/٢٧، وكان اختيار هذا الرقم لكلّ من القانون وعدد الجريدة الرسمية مؤشّراً على بداية عهد جديد للمملكة الليبية. انظر التعليق الوارد بهذا الخصوص في رسالة المستر لوكاس بالسفارة البريطانية في طرابلس المؤرّخة في ١٩٦٣/٧/٥ ذات الرقم الإشاري VT 1015/46 A بالملف السابق FO 371/173238 28191.

٩١ برقية السفارة البريطانية رقم (١٤٧) المؤرّخة في ١٩٦٣/٤/٢٧ ذات الرقم الإشاري VT 1015/40 بالملف السابق.

إن الوحدة التي نبدأ اليوم عهدها الميمون هدف جديد من أهدافنا الوطنية التي جاهدنا من أجلها وضحّى شعبنا في سبيلها، فهي ثمرة طيبة للجهاد ووفاء لأجر الصابرين، وهي بعد ذلك خير وبركة ورمز لاجتماع الكلمة وتآلف القلوب، ووعاء للمحبة والتآخي والوئام، ومبدأ يتبوأ مكان السمو في عالم الأخلاق والفضيلة، وحبل الله المتين الذي أمرنا سبحانه بالاعتصام بعروته الوثقى. قال الله تعالى وهو أصدق القائلين: " واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا " ، وهو الدين القويم دين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، وقال: " ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم " ، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " مثل المؤمنين في توادّهم وتراحمهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى عضو منه تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى " ، فالحمد لله الذي جمع على المحبة قلوبنا ووحّد على الوفاق بلادنا وجعلنا من أمّة التوحيد التي هي خير أمّة أخرجت للناس.

وإني لانتهز فرصة إعلان الوحدة المباركة السعيدة فأوصيكم جميعاً بتقوى الله تعالى ومراعاة وجهه في السرّ والعلن، وأحثكم على مضاعفة الجهد وبذل المزيد من العمل حتى نوفّر لبلادنا الازدهار والرخاء والرفاهية ونعيش جميعاً في ظلّ الوحدة أمّة قوية في خلقها عزيزة في شخصيتها متينة في بنائها نظيفة في سمعتها.

إن الوحدة تلقي على كواهلنا مسؤوليات جساماً وتضع نصب أعيننا واجبات كثيرة فعلينا أن نكون جديرين بها ونحافظ عليها كما نحافظ على استقلالنا ونحوطها بالرعاية والحدب، ونغذيها بمشاعر المحبة والوطنية حتى تستمرّ في طريق النمو والاكتمال، فالوحدة ليست غاية في ذاتها وإنما هي وسيلة إلى عمل الخير وطريق إلى آفاق الإصلاح والفلاح، وواجبنا أن نأخذ منها القاعدة الصالحة للإنطلاق نحو الأهداف العليا، ومصباح النور الذي ينير مواقع خطواتنا في طريق العمل الدؤوب والسعي المجدي والتعاون المثمر المفيد. إن كلّ مواطن مسؤول عن حماية الوحدة وتفرض هذه المسؤولية أن شعار الوحدة يجمع تحت لوائه الخفاق كل السواعد العاملة والهمم المتوثبة والكفاءات الخلاقة، ويشمل كل بقعة تستظلّ بسماء هذا الوطن العزيز ويستمتّع كل مواطن بخيراتها العميمة ويعيش في كنفها عيشة الطمأنينة والسعادة والاستقرار، وأبلغ شكر النعمة صيانتها، وأسمى مراتب الخلق أن يحبّ المرء لأخيه ما يحبّ لنفسه " وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان " . وفقنا الله جميعاً إلى ما يحبّه ويرضاه، وألهمنا الرشد والصواب وجعل وحدتنا فاتحة عهد سعيد يفيض خيره ويزيد نفعه وتعمّ بركاته، ونبدأ مرحلة تنشط فيها العزائم وتقوى الإرادات، فإنه تعالى أقرب مسؤول يجيب دعوة الداعي إذا دعاه ومنه الهداية والتوفيق وإليه الملجأ والمصير، فهو نعم المولى ونعم النصير. " [٩٢]

٩٢ وقد لاحظ تقرير لرجل المخابرات بالسفارة البريطانية أنه – على عكس التوقعات – لم يقم الملك بإلقاء الكلمة بنفسه. التقرير مؤرّخ في ١٩٦٣/٥/٩ ويحمل الرقم الإشاري VT 1015/47، الملف السابق.

قام مجلس الوزراء إثر ذلك بإصدار جملة من **القرارات واللوائح التنفيذية** كان من أبرزها تقسيم المملكة إلى عشر **مقاطعات**، خمس منها في **طرابلس الغرب** هي:

١- طرابلس (وتضمّ متصرفيات طرابلس وسوق الجمعة).
٢- الزاوية (وتضمّ متصرفيات الزاوية وصبراته وزوارة).
٣- الجبل الغربي (وتضمّ متصرفيات غريان ويفرن ومزدة ونالوت).
٤- الخمس (وتضمّ متصرفيات الخمس وترهونة وبني وليد).
٥- مصراته (وتضمّ متصرفيات مصراته وزليتن وسرت).

أمّا **برقة** فقد قسّمت إلى ثلاث مقاطعات هي:

١- بنغازي (وتضمّ متصرفيات بنغازي وأجدابيا والكفرة).
٢- الجبل الأخضر (وتضمّ متصرفيات البيضاء والمرج).
٣- الجبل الغربي (وتضمّ متصرفيات درنة وطبرق).

وأمّا **فزان** فقد قسّمت إلى مقاطعتين هما:

١- سبها (وتضمّ متصرفيات سبها وبراك والجفرة).
٢- الجبل الأخضر (وتضمّ متصرفيات أوباري ومرزق وغات و Uragin).

ويرأس كل مقاطعة " **محافظ** " ويعاونه " **مجلس استشاري** " يتمّ تعيينه عن طريق مجلس الوزراء بناءً على اقتراح وزير الداخلية الذي يتبعه هؤلاء المحافظون.

الترحيب بإلغاء النظام الاتحادي

مرّ بنا كيف أن الخطوات التي قامت بها حكومة الصيد في أواخر عام **١٩٦٢** على طريق إلغاء النظام الاتحادي استقبلت بحماس كبير في جلّ الأوساط الليبية الرسمية والشعبية، وأن أصواتاً كثيرة انطلقت تنادي بتحقيق الوحدة الكاملة للبلاد. ومن ثمّ فلم يكن غريباً أن يتمّ استقبال الخطوات، التي قامت بها **حكومة فكيني** منذ منتصف **أبريل/نيسان ١٩٦٣** والتي أسفرت عن الإلغاء الكامل للنظام الاتحادي، بترحيب واسع في معظم أوساط الشعب ومن قبل الصحافة الليبية وفي الدوائر الرسمية.

يقول الدكتور **خدوري** في هذا الصدد [٩٣]:

> " وأظهر الشعب حماسة بالغة لهذا الإنجاز الوطني الذي زاد في سمعة الوزارة الفكينية، مع العلم بأن الخطوة المهمة في هذا المضمار قام بها محمد بن عثمان، والمشروع قد أوصى به الملك إدريس الذي اقتنع بأن الوقت قد حان لإلغاء النظام الاتحادي الذي طالبت به فئات عديدة منذ أمد بعيد. "

---

٩٣ خدوري م. س. ص. (٣٥٥).

ويقول السيد **مصطفى بن حليم** في هذا الشأن [٩٤] :

" وقد زاد تعديله للدستور شعبية فكيني زيادة كبيرة، فقد قوبل إلغاء النظام الاتحادي بحماسة وتأييد عظيم وتقدير شعبي عارم للملك الذي أوفى بعهده وحقق لأغلبية الشعب النظام الذي كانوا يأملون به. "

ويلقي **لوكاس** رجل المخابرات بالسفارة البريطانية في ليبيا، في تقرير سرّي [٩٥] بعثه إلى الخارجية البريطانية بتاريخ ١٩٦٣/٤/٢٢، بعض الضوء على الترحيب الذي استقبلت به التعديلات الدستورية حيث جاء في إحدى فقرات هذه التقرير:

" إن التعديلات الدستورية تمثل، بشكل أساسي، الامتداد المنطقي لتلك التي جرت في ديسمبر(كانون الأول) الماضي (١٩٦٢).

كانت تلك التعديلات (١٩٦٢) هي الخطوة الحاسمة، ومن ثمّ فلم يكن غريباً أنها أثارت تأييداً شعبياً لها أكبر من ذاك الذي أثاره إعلان الوحدة، وفقاً لما بمقدورنا أن نحكم حتى الآن به (حيث يبدو أن الوحدة في بلدان أخرى استقطبت أغلب الاهتمام). وفضلاً عن ذلك، فسوف يكون من الخطأ افتراض أن الإجماع الذي حظيت به التعديلات الدستورية (الأخيرة) داخل البرلمان وفي المجالس التشريعية يعكس إجماعاً في البلاد حول الشكل الجديد للدستور. "

أعلنت الحكومة يوم ١٩٦٣/٤/٢٧ يوم عطلة رسمية في البلاد ابتهاجاً بالوحدة، كما قرّرت اختيار **الخامس من مايو/آيار** عيداً للوحدة. وتصف برقية أرسلتها السفارة الأمريكية [٩٦] إلى الخارجية الأمريكية بعض مظاهر الاحتفالات التي جرت في مدينة طرابلس ابتهاجاً بهذه المناسبة:

" كان من مظاهر الاحتفال بعيد الوحدة في طرابلس يوم الخامس من مايو قيام رئيس الوزراء فكيني بتوجيه كلمة بهذه المناسبة. كما نظم محافظ طرابلس محمود الخوجة حفل استقبال كبير اقتصر تقريبا على وجهاء وأعيان مدينة طرابلس، وكان قائد قاعدة ويلس الجوية العسكرية من بين الشخصيات الأجنبية القليلة التي دعيت إلى حفل الاستقبال... "

" وفي مساء ذلك اليوم، شاركت مجموعات من نوادي طرابلس الرياضية، والمدارس والاتحادات ووحدات من الكشافة في استعراض لحملة المشاعل، وانتظمت أعداد غفيرة من الجمهور في مشاهدة عرض للألعاب النارية .. "

---

٩٤ مصطفى بن حليم " ليبيا، انبعاث أمة .. وسقوط دولة " ، دار الجمل، كولونيا – ألمانيا. الطبعة الأولى ٢٠٠٣. ص. (٢٨٨).

٩٥ التقرير يحمل الرقم الإشاري VT 1015/39، الملف السابق.

٩٦ البرقية مؤرّخة في ١٩٦٣/٥/١١ وتحمل الرقم (A – 370) بالملف Libya 4 – 17. POL. .

" وعلى مقربة من الاستعراض الرسمي، تجمّع ما بين ٣٠٠ إلى ٤٠٠ شاب ظلّوا يردّدون هتافات (تحيا الوحدة الليبية) و (الوحدة والسلام). وقد لاحظ بعض المراقبين أن هؤلاء الشباب كانوا يردّدون بين الفينة والأخرى (الوحدة مع جمال)."

من التقارير البريطانية

تناولت السفارة البريطانية في ليبيا التعديلات الدستورية، التي استحدثتها حكومة الدكتور فكيني خلال شهر أبريل/نيسان ١٩٦٣، في عدد من تقاريرها كان من أهمّها التقرير الذي أعدّه رجل المخابرات بالسفارة **لوكاس** I. T. M. Lucas بتاريخ ١٩٦٣/٥/٣ تحت عنوان " نهاية النظام الاتحادي في ليبيا " [٩٧]، وكان من بين ما جاء في ذلك التقرير:

" لقد تأسست ليبيا كدولة اتحادية، إذ لولا ذلك لما قدّر لها اطلاقا أن تقوم كدولة. وبشكل عام فقد كان الخيار في عام ١٩٥١ بين أن تتأسّس ليبيا كدولة اتحادية مستقلة أو أن تبقى بأقاليمها المكوّنة لها تحت الوصاية الأجنبية. كانت فكرة الدولة الموحّدة غير مقبولة لدى البرقاويين ومن قبل أهالي فزان، لأنهم كانوا يخشون من أن يسيطر عليها الطرابلسيون الذين كانوا الأكثر عدداً وثراءً، ومن أوجه عديدة الأكثر تقدماً. وفي الواقع فإن هناك أصواتا كثيرة ارتفعت – حتى من داخل برقة – تنادي بالوحدة، غير أن من الأمور المثيرة للسخرية كيف أمكن إسكات تلك الأصوات أو تغييبها. "

" وعلى مدى السنوات التالية أصبحت عيوب النظام الاتحادي تزداد جلاءً ووضوحا. فأربعة حكومات (واحدة مركزية وثلاث ولائية) كانت تحكم ما يزيد قليلاً عن مليون مواطن. كان ذلك النظام مزعجاً وغير كفء ومكلفا. وعلى سبيل المثال، وكما أوردت بعثة البنك الدولي في عام ١٩٦٠، فقد كان عدد الإدارات الحكومية يتراوح بين ٣٠ – ٣٥ إدارة، كما كان عدد الموظفين بها يتراوح بين ٣٥، ٤٠ ألف شخص. كما كانت كلّ من الإدارتين في ولايتي طرابلس وبرقة توظّف أضعاف ما كان بالحكومة الاتحادية من موظفين. "

ويشير تقرير لوكاس بعد ذلك إلى عدد من المثالب الأخرى للنظام الاتحادي والمتمثّلة في عدم وجود وضوح كافٍ في الصلاحيات التشريعية والتنفيذية لكلّ من الحكومة الاتحادية والولايات، وفي احتفاظ كلّ من ولايتي طرابلس وبرقة بنظام ضريبي وإجراءات استيراد خاصّة بكلّ منهما.

ثمّ يذكر التقرير أنه على الرغم من المحاولات لإلغاء هذا النظام – وعلى الأخصّ في عهد بن حليم في مطلع الخمسينات – فقد استطاع أن يستمرّ ما يقرب من أحد عشر عاما.

---

٩٧ يحمل الرقم الإشاري VT 1015/46 بالملف السابق ذكره ويقع في (٩) صفحات مع عدد من الملاحق.

ويتساءل **لوكاس** بعد ذلك في تقريره .. أمّا الآن وقد انتهي هذا النظام فعلياً بجرّتي قلم، فهل ماتت **المشاعر الجهوية** التي استوجبت استمرار النظام الاتحادي كلّ هذه السنوات؟ وإن هي لم تمت فما العوامل الجديدة التي جعلت من إقدام بن عثمان في ديسمبر (١٩٦٢) على اتخاذ خطوته أمراً ممكناً؟ لِمَ كان من الضروري إتمام عملية إلغاء النظام الاتحادي على مرحلتين؟!

ثمّ يقدّم **لوكاس** إجابته عن هذه التساؤلات قائلاً:

" بالنسبة للسؤال الأول (**المشاعر الجهوية**)، فإنني أعتقد أنه على الرغم من استمرار وجود مشاعر جهوية قوية، فإنه في الحقيقة قد نما إلى جانبها، خلال السنة الماضية أو أكثر، شعور " **بالانتماء لليبيا** " Libyan Consciousness يمكن أن يتغلب مع مرور الزمن على المشاعر الجهوية الخالصة. وإن السبب الحقيقي وراء هذا الأمر هو ما طرأ من إثارة على روح **الاعتزاز واحترام الذات** لدى الليبيّين بسبب اكتشاف البترول. إن ليبيا لم تعد مجرّد " **تعبير جغرافي** " أو أنه لا أمل لها في أن تشقّ طريقها بين الأمم معتمدة على ذاتها. إن الأمل في إمكان استقلال ليبيا اقتصادياً شجّع عملية الوحدة السياسية فيها. "

" إن حيازة ليبيا لثروة وجّه ضربة أخرى للنظام الاتحادي أشدّ تأثيراً، إذ أن الحكومات بالولايات استطاعت في الماضي أن تضع يدها على حصّة كبيرة من الأموال من خلال الضرائب التي كانت تفرضها على شركات البترول العاملة في مناطقها، الأمر الذي كان من شأنه أن يجعل هذه الولايات أقلّ اعتماداً على الحكومة المركزية. وبالطبع فقد كان لهذا الوضع تأثيراته السلبية على حسن تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية، لذلك فقد أملت هذه الحالة وضع الأموال العائدة من البترول تحت تصرّف الحكومة المركزية. وهكذا فمع نهاية عام ١٩٦٢ رأينا ما كان مطلوباً اقتصادياً يصبح ممكناً سياسياً. "

ثمّ يضيف **لوكاس** في تقريره:

" هناك بالطبع **عوامل أخرى** ساعدت في عملية التغيير، وعلى الأخصّ مشكلة " **ولاية العهد** " القائمة في صلب السياسة الليبية. فليس من المستبعد أن يكون الملك إدريس قد تصوّر أن من شأن وجود حكومة مركزية قوية، عندما تحين لحظة خلافة وليّ العهد له، أن يسهّل تلك العملية. إن من شأن ذلك فعلاً أن يقلل المكائد الجهوية، رغم أنه قد يزيد من جهة أخرى من الأخطار في هذا السبيل إذا لم تكن الحكومة المركزية القائمة يومذاك تحمل ولاءً لوليّ العهد. "

" ومع الأخذ في الاعتبار كلّ هذه الدواعي المبرّرة لتعديل الدستور، فقد كان أمراً مثيراً للدهشة في ظلّ تاريخ الأحد عشر عاماً الماضية (ما بين ١٩٥١ و ١٩٦٢) أن تستقبل التعديلات التي قدّمها محمد بن عثمان في ديسمبر الماضي بهذه المعارضة العلنية التي لا تكاد تذكر. لقد قدّمت تلك التعديلات إلى البرلمان يوم ١٩٦٢/١٢/٦، وتمّت المصادقة عليها بالإجماع في جلسة مشتركة لمجلسي النواب والشيوخ يوم (٨) التالي، كما جرى اعتمادها من قِبل الملك في اليوم ذاته.

وقامت فيما بعد المجالس التشريعية بالولايات بإصدار قوانين أساسية لها متبنـــيّة الصلاحيات الجديدة التي تمّ تقليصها بموجب تلك التعديلات، وفضلاً عن ذلك فقـد قام المجلس التشريعي لولاية طرابلس، دون مجلسي الولايتين الأخريين، بمناشـدة الملك بتحقيق الوحدة الكاملة للبلاد. "

ثمّ يضيف **لوكاس** في فقرة تالية من تقريره:

" إن خطوة إعلان " الوحدة الكاملة " تعدّ نهاية طبيعية لعملية هـدم النظـام الاتحادي. غير أنه ممّا يجدر تسجيله أن عقبات عديدة برزت عندما شرع في تنفيذ تعديلات ديسمبر ١٩٦٢. فقد ظهرت مشاكل بين سلطات ولاية طـرابلس الماليـة وبين الحكومة الاتحادية حول الأموال التي ينبغي تسليمها للحكومة المركزية. كما كشـرت الحساسيات بين الولايات الثلاث عن وجهها القبيح بشأن توحيد أجهـزة الشرطة والأمن وهو ما أدّى إلى إقالة وزير الداخلية (أحمد عون سـوف) خـلال شهر مارس (آذار) ١٩٦٣ والمشكلة هذه لا تزال دون حلّ. "

ويضيف **لوكاس** متحفـّظاً:

" إن إدارة بلاد تبلغ مساحتها (٦٨٠) ألف ميل مربّع على أساس مركزي هـو أمر مثير للقلق. وإن الإجماع الذي ظهر خلال اجتماعات مجلسي الأمّة (النـواب والشيوخ) والمجالس التشريعية عند النظر في هذه التعديلات لا ينبغي أن ينظر إليه بالضرورة على أنه يعكس الرأي العام في البلاد بدقة (على الرغم مـن أن ذلـك الإجماع بيّن بجلاء أن كلمة الملك إدريس مازالت بمثابة القانون) " .

كما يضيف **لوكاس** متكهّناً:

" إنني أميل إلى الاعتقاد بأن الملك كانت له شكوكه حول الكيفية التـي كـان سيتمّ استقبال خطوة إعلان " الوحدة الكاملة " بها. وهذا ما جعلـه يقـوم بتقـديم التعديلات في **جرعتين**. غير أن هذا الافتراض إن كان صحيحاً، وإن كان تقديري لردود الفعل الكامنة بالخفاء سليماً أيضاً، فذلك يجعل الفتـرة التـي مـرّت بـين التعديلات قصيرة جداً (١٩٦٢/١٢/٨ – ١٩٦٣/٤/١٥) .. **فما الذي عجّل بخطوة إعلان الوحدة الكاملة؟** "

ويرجع **لوكاس** هذا الاستعجال في إعلان الوحدة الكاملة إلى عاملين؛ **الأول** ويتمثـّل فـي الصعوبات التي صاحبت تنفيذ تعديلات ديسمبر/كانون الأول ١٩٦٢، **والثـاني** ويتمثـّل فـي التطورات السياسية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط حيث وقع انقلابان عسكريان في كلّ مـن العراق وسوريا خلال شهري فبراير ومارس (شباط وآذار) ١٩٦٣ وتجدّد المحادثات بشأن إعلان قيام الجمهورية العربية المتحدة الجديدة.

ثمّ يتساءل **لوكاس** عن فرص نجاح الوحدة التي تمّ إعلانها، ويجيب عن هذا التساؤل:

" لا يوجد شكّ في أن إعلان الوحدة استقبل بالترحيب من قبل معظم الليبيّين. ولقد أحسن الملك صنعاً عندما أشار في كلمته التي وجهّها إلى الشعب الليبي يوم ١٩٦٣/٤/٢٦ بأن (الوحدة وسيلة وليست غاية في حدّ ذاتها ..) .. إن الدستور المعدّل يقدّم الإطار الذي يمكن من خلاله استغلال الثروة البترولية التي تمّ اكتشافها بفاعلية. إن حدوث ذلك يتوقف على عاملين **أولهما**؛ أن تتنهز الحكومة الفرصة لحلّ المعضلة المحيّرة والمتمثّلة في أن **ليبيا لديها كثافة سكانية ضعيفة لا تبرّر وجود حكومة فيدرالية، كما أن لديها مساحة أراضٍ شاسعة لا يستقيم معها وجود حكومة مركزية شديدة التركيز.** إن الحلّ يتمثّل ربّما في حكومة مركزية قوية مصحوبة بإجراءات واسعة في التفويض الإداري. إن النسق الإداري الذي اختاره مجلس الوزراء مؤخّراً يبدو على الأقلّ خطوة مشجّعة في هذا الاتجاه. "

" أمّا **العامل الثاني** فهو تصويب كثير من التأثيرات السلبية المستوطنة الغالبة على السلوك العام المتمثّلة في الفساد المالي وعدم الكفاءة وتغليب المصلحة الشخصية وروح القبيلة وغيرها، والتي يمكنها أن تهدر أحسن جهود الملك من أجل تحقيق التقدّم دون المساس بالاستقرار. "

" إنني لا أستطيع إطلاقا التظاهر بأنني متفائل في هذا المجال، رغم اعتقادي أنه بمقدورنا (الحكومة البريطانية) أن نفعل الكثير بالنسبة لهذين العاملين من خلال تقديمنا للنصائح والخبرات الإدارية والفنية كلّما طلب منا ذلك. "

ثمّ يطرح **لوكاس** تساؤلاً آخر بشأن تأثير هذه التعديلات الدستورية على مستقبل الملكية في ليبيا ويجيب عن ذلك:

" بصرف النظر عن النوايا المتعلقة بهذا الموضوع .. فلقد سبق لي أن أشرت، في أكثر من موضع آخر [٩٨]، إلى أنه إذا نجحت الوحدة (النظام المركزي الجديد) في ليبيا، فإن الملكية سوف تفقد أهميتها كعامل حيوي لوحدة البلاد. وإن من شأن هذا أن يقوّى من احتمالات قيام " **نظام جمهوري** " عند وفاة الملك. وفي الحقيقة، فإنه على الرغم ممّا سلفت الإشارة إليه في فقرة سابقة من هذا التقرير (حول الدور الذي يمكن أن يلعبه وجود حكومة مركزية قوية في نجاح عملية تولّي وليّ العهد للعرش عند وفاة الملك)، فليس من المستبعد أن يقوم الملك بنفسه بمبادرة في هذا الاتجاه. فالنظام الجمهوري والوحدة كانا العاموديين الأساسيين للإصلاحات التي اقترحها بن حليم في عام ١٩٥٥. وقد ظلّ الملك منذ يومذاك يثير هذه الفكرة. وعلى الجانب الآخر، فإلى الحدّ الذي يمكن معه اعتبار

---

٩٨ الإشارة هنا إلى تقرير سابق للوكاس أن بعث به إلى الخارجية البريطانية بتاريخ ١٩٦٣/٤/٢٢ ويحمل الرقم الإشاري VT 1015/39، الملف السابق. راجع في هذا الخصوص التعليق الذي كتبه بنهام J. M. M. Benham بتاريخ ١٩٦٣/٤/٢٩ حول التقرير المذكور.

أن الدساتير تشكـل " **ضماناً** " ، فإنه يمكن النظر إلى ما أدخل على الدستور من تعديلات **على أنها تعزّز الوضع القانوني لوليّ العهد.** "

ثمّ خصّص **لوكاس** في نهاية تقريره فقرة **لعلاقات ليبيا بالدول العربية** متسائلاً خلالهـا عـمّ يعكسه نجاح أو فشل النظام الجديد على علاقة ليبيا بالدول العربية عموما ومع عبد الناصر على وجه الخصوص:

" لقد كانت ليبيا محظوظة حتى الآن حيث نجت من سهام راديو القاهرة، وربّما كان ذلك لأنّ السجل الوطني للملك إدريس ليس بهدف يسهل النيل منه. ولا شكّ أن المصريين مازالوا يتذكرون كيف أنهم جاوزوا خلال عام ١٩٥٦ حدودهم في ليبيا. كما أن نفوذ عبد الناصر اهتزّ كثيراً بسبب ما تعرّضت له في عام ١٩٦١ الوحدة مع سوريا. إن بعض هذه العوامل قد تغيّر الآن، ونـداء " الجمهوريـة القوميـة العربية " يجد إجابة حاضرة له في قلوب الكثيرين من الليبيّين. وإذا كان لليبيا أن تحافظ على استقلاليتها في العالم العربي الجرئ الجديد New Brave Arab World فعليها أن تثبت جدارتها، ذلك أن التعديلات الدستورية لا تستطيع بمفردها ضـمان بقاء العرش أو المحافظة على الاستقلال. أعتقد أن هذه التعديلات يمكن أن تعمـل إمّا لصالح استمرار الملكية أو العكس، غير أنها دون أي شك ينبغي أن تؤدّي إلى تحسين فرص محافظة ليبيا على استقلالها. "

سلبيات ومحاذير

أشارت التقارير والوثائق الأمريكية [٩٩] والبريطانية [١٠٠] السرّية إلـى عـدد مـن **السلبيات والمحاذير** التي يمكن أن تنجم عن التعديلات الدستورية التي ألغت النظام الاتحادي في ليبيا، من أبرزها:

أ – أنه لا يتوقع أن تكون الوزارات المركزية (وبخاصّة إذا بقيت في مدينة البيضاء) قادرة على القيام بالمهام الجديدة التي وضعت على كاهلها سواء من الناحية الإدارية الفنية أو بسبب نقص الكفاءات البشرية.

ب– بقدر ما حقـقت هذه التعديلات مزايا إدارية وسياسية ومالية، إلا أنها من ناحية أخرى جلبت معها **محاذير ومخاطر أمنية وسياسية** حيث أنها (بسبب ما ترتـب علـى هـذه التعديلات من تركيز وتوحيد للسلطة والشؤون المالية وقوات الأمـن) **سـهلت فكـرة السيطرة على البلاد من قبل أيّة مجموعة تفكـر بالقيام بـانقلاب والاسـتيلاء علـى الحكم.**

---

٩٩ راجع على سبيل المثال تقارير السفارة الأمريكية بليبيا: رقم 181 – A بتاريخ ١٩٦٣/١/١٩، الملف رقم 773.21، ورقم (٢٢٠) بتاريخ ١٩٦٣/٢/٩ بالملف Libya 5 – 15 .POL، ورقم (٢٢٢) بالتاريخ نفسه في الملف Libya 2 – 15 .POL.

١٠٠ راجع تقرير السفارة البريطانية ذي الرقم الإشاري VT 1015/46 المـورّخ فـي ١٩٦٣/٥/٣، الملـف FO 371/173239 28189.

ج- إن **إلغاء أو مجرّد إضعاف حكومات الولايات** التي كانت تشكّل **حلقاتٍ مهمة** في صلة المواطنين بنظام الحكم، وتركيز السلطة في الحكومة المركزية **دون إيجاد وسائل بديلة لربط المواطنين بالدولة** وتمكينهم من الإحساس بالمشاركة السياسية، من شأنه أن يضعف هذه الصلة، وأن **يزيد من أسباب سخط المواطنين وتذمّرهم من نظام الحكم.**

د – إن حكومات الولايات – رغم كلّ الانتقاد الذي يمكن أن يوجّه إليها – كانت تشكّل فرامل وكوابح للحكومة المركزية (الاتحادية) تضبط حركتها، وتراجع ممارساتها وتوقف تجاوزاتها.

رؤية أكاديمية

خصّصت الدكتورة إليزابيث هايفورد الصفحات (١٨٩ – ٢١٦) من رسالتها لنيل شهادة الدكتوراة من جامعة تافتس بالولايات المتحدة الأمريكية [١٠١] (نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٧٠) لنظام الحكم الاتحادي في ليبيا، وتناولت مزاياه وعيوبه ودواعي وأسباب إلغائه. وكان من بين ما جاء في تلك الصفحات حول أسباب التعديلات الدستورية التي جرت بين عامي ١٩٦٢، ١٩٦٣ وأسفرت في النهاية عن إلغاء النظام ما يلي:

" لابدّ من وجود أسباب وجيهة لاتخاذ القرار باستبدال النظام الاتحادي في ليبيا بآخر موحّد (مركزي) من أجل تخفيف التداخل والاضطراب والتكلفة العالية لحكومات الولايات. "

" غير أنه، منذ أحد عشر عاماً خلت، رفض ممثلو برقة وفزان قبول فكرة حكومة مركزية قوية تباشر الهيمنة على المصالح المحلية. وفي ضوء هذه الحقيقة، يغدو ضرورياً مناقشة وبحث بعض التفسيرات حول قرار الحكومة بشأن التعديلات التي اقترحتها في أواخر عام ١٩٦٢، ولِمَ نجحت في تنفيذ تلك التعديلات دون معارضة. "

" هناك إشاعة [١٠٢] مفادها أن بداية التفكير في تغيير النظام الاتحادي جاءت كتحرّك من حكومةٍ كانت تخشى وقوع انقلاب من قبل عناصر قومية في ليبيا. وأن هذه الحكومة قرّرت تعزيز بنائها الحكومي من أجل الحفاظ على بقائها. غير أنه لم يظهر أيّ دليل يدعم صحة هذه الإشاعة. "

" غير أن هناك عدّة عوامل أخرى تبرّر توقيت هذه الخطوة ..
هناك تفسير واضح وعملي يربط بين هذه التعديلات وبين التكلفة المالية والبيروقراطية المتعاظمة للنظام الاتحادي المعقد. وكما أوضح تقرير بعثة البنك الدولي (١٩٦٠)، فإنه قد عانى عدد كبير من المسؤولين والموظفين من هذا الأمر

١٠١ مرجع سابق باللغة الانجليزية.

١٠٢ أشارت المؤلفة في هذا الصدد إلى مقالة مجلة " الإيكونزميست " البريطانية بعنوان " Pluribus Unum " بتاريخ ١٩٦٣/٢/٢. ص. (٤٠٧).

خلال السنوات العشر منذ الاستقلال. وأخذ يتشكّل خلال هذه الحقبة إحساس بالإنتماء الوطني بين الليبيّين، كما تضاءلت أعداد الذين كانوا يعتقدون من بينهم بضرورة أن تتمّ خدمة المصالح الجهوية على حساب المصالح الوطنية (القومية). وفي الواقع فإن موظفي الحكومة الاتحادية حققوا من النفوذ خلال هذه السنوات ما جعلهم يلزمون الحكومة بتحقيق التغيير. كما أن نموّ العلاقات الوطنية/القومية أدّى إلى تآكل الولاءات الجهوية إلى درجة لم تعد هذه الأخيرة معها قادرة على التغيير."

" لقد نجح موظفو الإدارة الحكومية في أواخر عام ١٩٦٢ في حين أنهم فشلوا من قبل لأن أوضاع ليبيا الداخلية تغيّرت بشكل جذري بسبب **اكتشاف البترول** والشروع مؤخراً في استغلاله. وكان ضعف الكفاءة في ليبيا، قبل الزيادة الطفرية في استثمارات البترول وعائداته منذ العام ١٩٥٩، مثيراً للانزعاج ولكنه كان قابلاً للسيطرة عليه. فالمجتمع، في عمومه، كان تقليدياً، والزراعة كانت هي القاعدة الأساسية للاقتصاد الليبي، ولم تكن هناك من مشكلة خطيرة يشكّلها التدخّل الخارجي في شؤون الحكومة الاتحادية التي كانت تسير ببطء. "

" غير أن البترول حمل معه الآمال في تحقيق عائدات كبيرة للولايات وللحكومة الاتحادية بموجب قانون توزيع عائدات البترول [١٠٣] الذي ينصّ على تخصيص ١٥ % من العائدات البترولية للحكومة الاتحادية و ٧٠ % لتمويل خطة التنمية و ١٥ % للولاية التي يوجد البترول في حدودها. ومن ثمّ فإن إيرادات الولايات أصبحت في ازدياد من عائدات بترولها ومن حصتّها من موارد الحكومة الاتحادية بموجب المادة (١٧٤) من الدستور، وبالتالي فقد ازدادت إمكانية قيام الولايات باتخاذ قرارات مستقلة بصرف النظر عمّا إذا كانت هذه القرارات منسجمة مع السياسة الوطنية العامة للدولة، وهو الأمر الذي من شأنه أن يزيد من احتمالات قيام الفوضى على نطاق شامل. "

وتضيف الدكتورة هايفورد:

" إن الإرتفاع في الدخل القومي الذي سببّته الطفرة في العائدات البترولية أحدث تغييراً اجتماعياً وجلب معه إمكان قيام حالة من عدم الاستقرار الاجتماعي. فمعدلات أجور العمال المهرة ارتفعت، غير أن الأسعار في المدن ارتفعت بمعدلات أسرع من الزيادة في معدلات أجور معظم العمال الذين ظلّوا على فقرهم. وقد دفع العمل بشركات البترول أعداداً كبيرة من سكان المناطق الريفية بعيداً عن مجتمعاتهم القبلية والقروية. وسبّب، في الغالب، في نزوح هؤلاء إلى المدن حيث يحيق بهم التململ وحالة من عدم الرضا. "

---

١٠٣ صدر هذا القانون خلال فترة حكومة عبد المجيد كعبار بتاريخ ١٩٥٨/٧/١٩ ويحمل الرقم (٧٩) لسنة ١٩٥٨.

كما تشير الدكتورة هايفورد إلى عامل آخر:

" ومن جهة أخرى، فإن ارتفاع عائدات الحكومة من البترول سمح بزيادة تسهيلات التعليم وفرصه على المستويات كافة، وأسهم هذا الأمر بدوره في تكوين شريحة أوسع وأوعى من الطبقة الوسطى، والنخبة المثقفة، وبات من الضروري استحداث سياسات حكومية فعّالة لتوجيه هذه المجموعات نحو نشاطات بناءة والحيلولة بينها وبين التململ والتوجّه نحو تشكيل نواة حركات سياسية معارضة هدّامة. "

كما تضيف:

" من جهة أخرى، فإن السياسات الحكومية القوية مطلوبة لتوجيه العائدات البترولية نحو التنمية الاقتصادية الفعّالة. فالصناعة البترولية ليس بمقدورها أن توفّر فرص عمل لأكثر من ٥% من القوة العاملة، كما ليس بمقدورها أن توفّر المواد اللازمة للتصنيع. وظلّت الزراعة هي المجال الوحيد الذي بمقدروه أن يوجد وأن يطوّر فرص العمل لأغلبية السكان. غير أن إحدى التأثيرات المباشرة للطفرة البترولية هي سحب المواطنين من الأراضي الزراعية وفي بعض الأحيان يتمّ أيضاً إساءة استغلال الأراضي الخصبة. وقد تطلّب تصحيح ذلك اتخاذ إجراءات صارمة من قبل الحكومة للحيلولة دون استمرار هذه الخسائر المادية والبشرية، ومن أجل تطوير سياسة متكاملة للنموّ الاقتصادي. "

ثمّ تنتقل الدكتورة إليزابيث هايفورد إلى جملة من الاعتبارات الأخرى:

" وكما أشارت إحدى الصحف، فقد كان **تأييد الملك إدريس** ضروريا لنجاح أيّ تعديل دستوري. ففي عام ١٩٥٥ عندما عرض هذا التغيير على الملك رفضه بمجرّد إدراكه لوجود معارضة قبلية له، وكان ذلك الرفض حاسماً. وفي عام ١٩٦٢ كانت موافقة الملك على التغيير حاسمة بالدرجة نفسها. وعندما نجح المسؤولون بالحكومة الاتحادية في إقناع الملك بالحاجة إلى التغيير [١٠٤]، قام بوضع ثقله السياسي وراء المشروع ومن ثمّ أمكن التغلّب على التردّد الذي طبع موقف بعض الزعماء المحليين. "

" وفي الوقت نفسه، كان هناك تغيّر قد طرأ على **العلاقة بين ولايتي طرابلس وبرقة** النافذتين. لقد خشي الزعماء البرقاويين في الماضي من أن يسيطر عليهم الطرابلسيون الأكثر عدداً وتقدّماً، ومن ثمّ استخدموا علاقتهم الخاصّة بالملك في مواجهة ولاية طرابلس. كان الظنّ يغلب في البداية على أن يتمّ إكتشاف البترول

١٠٤ إن هذه العبارة تعني أن المؤلفة تفترض أن المبادرة بشأن التعديلات الدستورية لم تأت من الملك إدريس وإنما من بعض المسؤولين بالحكومة الاتحادية، وهذا يختلف مع ما ذهب إليه كافّة الذين تولّوا تناول هذا الموضوع عدا محمد عثمان الصيد ما مرّ بنا.

في كلّ من برقة وطرابلس، الأمر الذي كان يعني استمرار المنافسة ما بين الولايتين. غير أن عمليات التنقيب كشفت أن **أغلب احتياطيات البترول موجودة في ولاية برقة** [١٠٥]. "

" ومن ثمّ، ووفقاً لكلمات أحد المراقبين [١٠٦]، فإن نفوذ برقة أصبح الآن اقتصادياً بقدر ما كان في الماضي روحيا وسياسياً. لم يعد البرقاويين يخشون أن يصبحوا اقتصادياً عالة على الطرابلسيين الذين يديرون أغلب المؤسسات الاقتصادية الحديثة في البلاد، ولم يعد البرقاويين يخشون أن يسيطر الطرابلسيون على الحكومة في حال إلغاء النظام الاتحادي وإعلان وحدة البلاد. "

ثمّ تسترسل الدكتورة هايفورد في استعراض أسباب ودواعي إعلان الوحدة:

" مع نهاية عام ١٩٦٢ طرأت عدة عوامل جعلت الليبيّين يرغبون في نظام جديد لوحدة بلادهم بديلاً عن النظام الاتحادي. **الطرابلسيون** كانوا على الدوام يطالبون بنظام يحقّق وحدة وطنية أقوى. وعلى الرغم من أنهم كانوا يدركون بأنهم سيظلّون في صراع مع الساسة التقليديين في برقة، فقد رحّبوا بالتغيير الدستوري على أنه خطوة ضرورية لتطوير ليبيا. ومن جهتهم، فالزعماء البرقاويون الذي كانوا يعارضون إقامة حكومة مركزية في ليبيا قبل الاستقلال وخلال السنوات المبكرة من الخمسينات أصبحوا على استعداد الآن لقبول التغييرات لأسباب إدارية ومالية. "

" ما يزال **البرقاويون** على صلتهم التاريخية القوية بالملك إدريس الأمر الذي يجعله يحدب على مطالبهم، وفضلاً عن ذلك فقد أصبح لهم الآن نفوذ سياسي إضافي بسبب موقع آبار البترول التي ستطوّر الاقتصاد الليبي. "

" لقد أدرك الملك إدريس – من جهته – منذ وقت بعيد الحاجة إلى تقليص التكلفة الباهظة وضعف الكفاءة المصاحبة للنظام الاتحادي، أمّا الآن وقد رأى رفاقه من زعماء القبائل في برقة لا يعترضون على خطوة إلغاء النظام الاتحادي فقد سارع إلى إعطاء موافقته [١٠٧] عليها. "

" أمّا الزعماء **الفزانيون**، الذين كانوا يشاركون برقة مخاوفها من أيّ نفوذ زائد لطرابلس في ظلّ نظام مركزي لا يحمي مصالحهم المحلية كالنظام الجديد، فلم يكن بمقدورهم نظراً لقلّة عددهم وضعف نفوذهم الاعتراض عليه. "

---

١٠٥ أشارت المؤلفة إلى تقرير لبنك باركليز البريطاني صادر في شهر مايو/أيار ١٩٦٥ .ص. (٥).

١٠٦ أشارت المؤلفة إلى ما كتبه Arnold Breeme في صحيفة Times اللندنية بتاريخ ١٩٦٦/١٢/٣٠.

١٠٧ ربّما كان الأصح أن تقول أن يطلق مبادرته بشأنها.

مبحث ختامي

لقد وجد **بناة دولة الاستقلال** أنفسهم أمام **معضلة** ذات أبعاد متعددة. فالأقاليم الثلاثة (برقة وطرابلس وفزان) التي ستتكوّن منها دولتهم الوليدة (ليبيا) لم تعرف من قبل وعلى امتداد تاريخها **" وحدة سياسية "** ، ولم يسبق أن شكّلت فيما بينها **" وحدة إدارية "** متكاملة [١٠٨] .. ومن جهة أخرى، فإنه لم يكن لدى الأقاليم الثلاثة مجتمعة لا **الكثافة السكانية** ولا **الموارد الاقتصادية** التي تبرّر اختيار شكل **" الحكم الاتحادي "** لدولتهم الجديدة .. ومن جهة ثالثة، فقد كانت هذه الدولة ستتشكّل من أراض شاسعة ومتباعدة وجرداء (في معظمها)، وهو ما لا يستقيم التفكير معه في إدارتها عن طريق حكومة مركزية (لا سيّما إذا أخذنا في الاعتبار تخلّف وسائل الاتصال والمواصلات في تلك الحقبة).

لقد اختار أولئك الرجال، وربّما على مضض، ولكن بحكمة وواقعية سياسية نادرة، نظام الحكم الفدرالي.. فهو، رغم تكلفته المالية وبقية عيوبه، ينطوي على درجة من **المرونة** سمحت لكلّ إقليم بحرّية الحركة الإدارية والسياسية، وأن يعبّر – داخل الاتحاد – عن ذاته وعن خصائصه وتقاليده .. وبمرور الزمن ووقوع التفاعل المتواصل بين سكان الأقاليم الثلاثة أمكن التخلّص من نظام الحكم الفدرالي وإعلان وحدة المملكة في هدوء ودون ضجيج أو معارضة تُذكر ..

تقول الدكتور **إليزابيث هايفورد** في رسالتها للدكتوراه بهذا الشأن [١٠٩] :

" إنه لأمر سهل على المراقبين من الخارج أن يشيروا، بعد استبدال النظام الاتحادي، إلى **الثغرات** الكثيرة التي كان ينطوي عليها وإلى **المشاكل** التي صاحبت تطبيقه خلال السنوات الأولى من عمر الدولة الليبية. إلا أن ذلك لا ينبغي أن ينسينا أن العشرية (العقد) التي أعقبت الاستقلال كانت الفرصة الأولى التي أتيح فيها لليبيّين كي يعملوا سويّاً من خلال مؤسساتهم السياسية الخاصّة، وأن يكافحوا خلالها من أجل أهداف وطنية (قومية) مشتركة بينهم بدلاً من أهداف محلية خاصّة.. "

وتمضي الدكتورة **هايفورد:**

" إنه من السهل إجراء حساب للتكلفة المالية الزائدة التي تكبّدتها الدولة (الليبية) بسبب الأجهزة الإدارية للحكومة الاتحادية وحكومات الولايات، وأن يشار إلى الأمثلة (الشواهد) على التداخل في الاختصاصات والصلاحيات التي سبّبتها المادة (٣٨) من الدستور (الليبي). غير أنه سوف يكون صعباً قياس مساهمة النظام الاتحادي في خلق المرونة والاستجابة للمطالب المحلية للولايات سواء في مجال الماديات أو فيما يتعلق بالمواقف والتقاليد [١١٠]. "

---

١٠٨ راجع الفصل الأول " ليبيا .. عبر العصور " بالمجلد الأول/الجزء الأول من هذا الكتاب.

١٠٩ م. س. ص. (٢١٤ – ٢١٦).

١١٠ لعلّ في هذه الكلمات صدى لكلمة أدريان بيلت (مساعد الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة الذي أشرف على استقلال ليبيا) التي مرّت بنا في نهاية مبحث (ظهور عيوب النظام الاتحادي ومساع لإلغائه) بهذا الفصل.

ثمّ استشهدت الدكتورة هايفورد لتعزيز وجهة نظرها بما ورد في مقال للدكتور صاموبل هنتنجتون Samuel P. Huntington نشره في مجلة فورين أفيرز Foreign Affairs الأمريكية حيث جاء فيه [١١١] :

" من أجل تعزيز السلطة السياسية، ينبغي – كبديل – جعلها غير مركزية. وذلك من أجل توسيع نطاق النظام السياسي وتمكينه من أن يضمّ في مجاله كافّة الجماعات التي أصبحت خلال السنوات الأخيرة منظمّة سياسياً وذات وعي سياسي. إن مثل هذا النظام السياسي يمكن أن يوصف بأنه فدرالي أو كونفدرالي أو جماعي أو غير مركزي، غير أنه أيّا ما كان الاسم الذي يطلق عليه، فإنه ينبغي أن يعكس مختلف مصادر القوة السياسية المتباينة، ففي الاعتراف بالتباين وقبوله يكمن الأمل في الاستقرار السياسي. "

وتعلّق الدكتورة **هايفورد** على الفقرة السابقة بقولها:

" إن هذا التحليل يبدو متطابقاً مع حالة ليبيا في سنوات استقلالها المبكرة. إن المرونة التي كان يتميّز بها النظام الاتحادي كانت ضرورية كي يُترك لكلّ ولاية الفرصة والمجال كي تتعلّم كيف توائم بين احتياجاتها ومتطلبات الولايات الأخرى وتلك الخاصّة بالأمّة بصفة عامة. وبعد مضي عشر سنوات ترسّخ الولاء للأمّة، وباتت الحاجة ماسّة لدولة موحّدة من أجل تحقيق تقدّم مطّرد .. عندئذٍ فقط أصبح إلغاء النظام الاتحادي مقبولاً لدى الليبيّين وعندئذٍ أمكن إنجاز التغيير بسرعة. "

---

١١١ العدد رقم (٤)، المجلد XLVI يوليو/تموز ١٩٦٨، الصفحة (٦٥٦). المقال هو بعنوان (Bases of Accommodation).